فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الاثنين 30 رجب 1447هـ 19 يناير/ كانون الثاني Monday 19 January 2026 | العدد 6277 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

شح المياه نتيجة قيود الاحتلال يفاقم الكارثة الإنسانية للنازحين

مهنا لـ«فلسطين»: الاحتلال دمر معظم الآبار ويمنع إدخال المعدات اللازمة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:
لا شيء يشغل تفكير ووقت النازح، محمود خلف، أكثر من الحصول على ما يكفي العائلة من المياه النظيفة، ويقضي وأبناءه جل يومهم في حمل الجالونات من منطقة قريبة وتعبئة ما أمكن من الخزان المخصص لخيمتهم الواقعة في منطقة المواصي غربي محافظة خان يونس.

5

الثلاثاء غـــــرة شهر شعبـــــان

القدس المحتلة/ فلسطين:
أعلن المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى، الشيخ محمد حسين، أن اليوم الاثنين هو المتمم لشهر رجب لعام 1447 الهجري.
وعليه، يكون يوم غدًا هو غرة شهر شعبان لعام 1447 الهجري.
وبتحديد غرة شعبان، تكون بداية شهر رمضان المبارك يوم 18 أو 19 فبراير/ شباط القادم.

أهالي قرية عصيـــــرة القبلية يربكـــــون المستوطنين ويؤسسون لمعادلة الصمود

غزة/ محمد أبو شحمة:
في قرية عصيرة القبلية جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، اتخذ الأهالي هناك قرارًا بمواجهة المستوطنين وإفشال محاولاتهم المستمرة العربدة وإحراق منازلهم ومزارعهم، فبدؤوا بتشكيل لجان محلية من الشباب تعمل على السهر وقف أي تهديد للمستوطنين.
نجحت هذه اللجان الشعبية البسيطة في أول مهمة لها، وهي إفشال محاولة لعدد من المستوطنين من إحراق منزل ومخزن لأحد الأهالي في قرية عصيرة القبلية فجر السبت، من خلال ملاحقتهم وطردهم من القرية.

2

مدير «الإبراهيمي»: (إسرائيل) بدأت فعليا بنزع صلاحيات إدارة المسجد

الخليل/ سند:
قال مدير المسجد الإبراهيمي الشريف في الخليل، حفظي أبو سنينة، إن الاحتلال الإسرائيلي شرع فعلياً بنزع صلاحيات إدارة المسجد ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، في إطار سياسة ممنهجة تستهدف السيطرة الكاملة على «الإبراهيمي» وتفريغه من أهله وموظفيه.
وأوضح «أبو سنينة» أمس، أن وزارة الأوقاف درجت على تنظيم الاحتفالات بالمناسبات الدينية داخل أروقة الإبراهيمي الشريف، وكان آخرها احتفال الإسراء والمعراج.
ونوه إلى أن الاحتلال أعلن فتح المسجد بالكامل أمام المسلمين لمدة 10 أيام، «إلا أنه عاد وفرض قيوداً جديدة وقرر عدم فتح الساحات والباب

42 صحفيًا فلسطينيا يقبعون داخل سجـــــــون الاحتلال

رام الله/ فلسطين:
يقبع 42 صحفيا وصحفية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من بينهم اثنان معتقلان منذ ما قبل 7 أكتوبر 2023.
وأفاد مكتب إعلام الأسرى في بيان صحفي أمس، أن عدد الصحفيين المعتقلين حاليًا في سجون الاحتلال يبلغ 40 صحفيًا وصحافية.
وأوضح أن صحفيين اثنين لا زالا رهن الإخفاء القسري دون معرفة مصيرهما، وهما نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد من قطاع غزة.
وقال إنه منذ 7 أكتوبر 2023، بلغ عدد حالات اعتقال الصحفيين والإعلاميين

2

الاحتلال يواصل خروقاته

شهيد متأثر بجراحه بقصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس

غزة/ فلسطين:
استشهد مواطن مساء أمس، متأثرًا بجراحه جراء قصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس جنوبي قطاع غزة.
وأفاد مصادر طبية، باستشهاد الشاب جمعة عمر حامد متأثرًا بجروح أصيب بها في قصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس جنوبي القطاع.
وفي ذات السياق، أشار مصادر محلية، إلى تحليق منخفض للطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء جنوبي قطاع غزة.
ولفت إلى أن قصفًا مدفعيًا إسرائيليًا استهدف شرقي مدينة غزة.

2

أوضاعًا مأساوية صعبة يعيشها سكان القطاع بفعل المنخفضات الجوية (فلسطين)

خبير مصري لـ«فلسطين»: (إسرائيل) تماطل بتنفيذ اتفاق وقف النار و«التكنوقراط» ضرورية لإدارة غزة

القاهرة- غزة/ نور الدين صالح:
قال المحلل السياسي والخبير في الشؤون العربية من مصر طلعت طه، إن الوضع الإنساني في قطاع غزة بلغ «مرحلة مأساوية بكل المقاييس»، في ظل استمرار العدوان وتداعياته، وتباطؤ تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وسط ما وصفه بـ«تواطؤ دولي واضح» تقوده الولايات المتحدة، وصمت مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات ملزمة تجاه ما يجري في القطاع.
وأوضح طه لصحيفة «فلسطين»، أن ما صدر عن مجلس الأمن حتى اللحظة لا يتجاوز كونه محاولات شكلية «لا ترقى إلى عتبة التنفيذ»، نتيجة الفيتو الأمريكي أو التراجع الأمريكي المتكرر، ما أبقى غزة تحت وطأة التجويع، والانهيار الكامل للبنية التحتية، وتدهور الأوضاع الإنسانية، خاصة مع المنخفضات الجوية التي تزيد من معاناة آلاف العائلات التي تعيش في خيام بالية تفتقر لأدنى مقومات الحياة.
وأشار إلى أن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار لم تُنفذ كما هو متفق عليه، لافتاً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي استمر في خرق بنودها، سواء عبر الاستهدافات الميدانية

3

تجارب جيفرز في العراق وأفغانستان قد تتكرر في غزة

خبير عسكري عراقي يحذر: إعادة تشكيل الواقع الأمني في غزة لصالح الاحتلال ستنتج استقرارا هشا

غزة- بغداد/ علي البطة:
في خطوة تثير مخاوف من تكرار تجارب دولية فاشلة، يخشى مراقبون أن يقود تعيين قائد أمريكي لقوة الاستقرار الدولية في غزة إلى مقاربة أمنية صارمة، تقدم فيها اعتبارات الاستقرار على أي مسار سياسي عادل، وهو ما قد يكرر إخفاقات سبق أن شهدتها ساحات الصراع السابقة.
ويرى الخبير العسكري العراقي علي ناصر، أن هذا التوجه يعكس منظورا أمريكيا يعتبر الأمن شرطا مسبقا لأي حل سياسي، محذرا من أن فرض الاستقرار بالقوة دون توافق سياسي داخلي يحول أي هدوء مؤقت إلى حالة قابلة للانفجار في أي لحظة.
ويؤكد ناصر لصحيفة «فلسطين»، أن التجارب الدولية أثبتت أن الحلول الأمنية وحدها لا تنهي الصراعات، بل تؤجلها، خصوصا حين يتم التعامل مع قضايا

غموض حول أدوار «أربعـة هياكل» لإدارة غزة الغارقة في «وحل» الكارثة الإنسانيـــــة

غزة/ محمد عيد:
أثار الإعلان الأمريكي عن تشكيل أربعة هياكل ثلاثة أجنبية وواحدة فلسطينية لإدارة غزة التي تعرضت لحرب إبادة إسرائيلية جماعية (2023-2025)، التساؤلات حول أدوار هذه الهياكل وأهدافها البعيدة لإدارة القطاع الذي لا تتجاوز مساحته 365 كم.
ويكتنف الغموض أدوار ووظائف هذه الهياكل حول قدرتها وصلاحياتها في التعامل مع حجم الكارثة الإنسانية والبيئية والصحية والتعليمية والسكانية وكذلك الإدارية والأمنية داخل القطاع الذي دمرته (إسرائيل) وحولته لمنطقة غير صالحة للعيش.
ويرى مراقبون سياسيون أن الاختبار الحقيقي لهذه الهياكل هو التعامل مع حجم الكارثة الإنسانية ووقف أشكال الإبادة الإسرائيلية المستمرة وفتح جميع معابر غزة والبدء بإعادة الإعمار والنهوض الشامل.

4

مجلس غـــــزة يفضح خلاف خارجي وتأزم داخلي في حكومـــــة نتنياهو

غزة/ عبد الله التركماني
في تطور سياسي لافت، فجّر الإعلان الأمريكي عن تشكيل المجلس التنفيذي لإدارة قطاع غزة، نقاشا واسعا كشف عن مشهد معقد يتقاطع فيه الخلاف الخارجي مع الانقسام الداخلي داخل دولة الاحتلال. إذ لم يعد الجدل محصورا في تفاصيل إجرائية أو بروتوكولية، بل بات يعكس تصادما حقيقيا بين رؤيتين متباينتين لمستقبل غزة بعد الحرب: رؤية أمريكية تسعى إلى فرض إطار سياسي وإقليمي أوسع لإدارة القطاع، ورؤية إسرائيلية مأزومة تحاول التمسك بأقصى درجات السيطرة، وسط عجز واضح عن بلورة بديل عملي قابل للتسويق دوليا.
ويتفق محللان سياسيان على أن ما جرى يشير إلى تآكل قدرة حكومة الاحتلال على فرض شروطها كما في السابق، مقابل اتساع هامش القرار الأمريكي، في وقت تتعمق فيه حالة الارتباك داخل المؤسسة السياسية والأمنية

مسودة ميثاق مجلس السلام بغزة تكشف شروط ترامب بينها دفع الدول مليار دولار

واشنطن/ وكالات:
كشفت وكالة بلومبيرغ الأميركية نقلا عن مسودة أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تطالب الدول بدفع مساهمة لا تقل عن مليار دولار للبقاء في مجلس السلام الجديد الذي يرأسه بشأن قطاع غزة.
وبحسب مسودة الميثاق الخاص بالمجموعة المقترحة، التي اطلعت عليها وكالة بلومبيرغ، سيتولى الرئيس ترامب أول رئاسة لهذا المجلس، كما سيكون له القرار فيمن تتم دعوتهم للانضمام إلى المجلس الذي تتخذ -وفق المسودة- قراراته بالأغلبية، بحيث يكون لكل دولة عضوة صوت واحد، إلا

5

مدير «الإبراهيمي»: (إسرائيل) بدأت فعليا بنزع صلاحيات إدارة المسجد

الخليل/ سند:

قال مدير المسجد الإبراهيمي الشريف في الخليل، حفظي أبو سنينة، إن الاحتلال الإسرائيلي شرع فعليًا بنزع صلاحيات إدارة المسجد ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، في إطار سياسة ممنهجة تستهدف السيطرة الكاملة على «الإبراهيمي» وتفريغه من أهله وموظفيه.

وأوضح «أبو سنينة» أمس، أن وزارة الأوقاف درجت على تنظيم الاحتفالات بالمناسبات الدينية داخل أروقة الإبراهيمي الشريف، وكان آخرها احتفال الإسراء والمعراج.

ونوه إلى أن الاحتلال أعلن فتح المسجد بالكامل أمام المسلمين لمدة 10 أيام، «إلا أنه عاد وفرض قيوداً جديدة وقرر عدم فتح الساحات والباب الشرقي لاستيعاب الوافدين، رغم أن استلام الإبراهيمي لا يكون إلا بكامل أروقته وأقسامه وساحاته».

وأشار إلى أنه قبل يومين، وأثناء استلام إدارة المسجد لمرافقه كالمعتاد، قامت قوات الاحتلال باقتحام المكان وصدم الباب الشرقي وفتح الساحات بالقوة، وطرد مدير الإبراهيمي ورئيس السدنة من داخله، وتسليمهما استدعاءات للمقابلة لدى شرطة الاحتلال، قبل أن تقرر إبعادهما لمدة 15 يوماً، في خطوة وصفها بالخطيرة وغير المسبوقة.

وأكد أن (إسرائيل) بدأت عملياً بنزع صلاحيات إدارة الإبراهيمي، سواء من خلال استهداف الموظفين أو تقويض دور الإدارة، ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى فرض واقع جديد على المسجد وتفريغه من أهله وسكانه وموظفيه، تمهيداً للسيطرة عليه بالكامل.

وأضاف: «قوات الاحتلال تقتحم المصلى الإبراهيمي دون أي تنسيق أو استئذان، وتعتدي على الموظفين وتضربهم خارج المصلى الإسحاقي وفي أروقة المسجد، وتعبث بالسجاد الذي يصلي عليه المصلون، في انتهاك صارخ لقدسية المكان وتدنيس متعمد للمسجد الإبراهيمي الشريف».

وتتعرض إدارة المسجد الإبراهيمي سنوياً لسلسلة طويلة من الانتهاكات الإسرائيلية، تبدأ من الإغلاقات المتكررة وفرض الحواجز العسكرية، مروراً بمنع رفع الأذان في أوقات الصلاة، ووصولاً إلى الاعتداء على الموظفين والمصلين واحتجازهم وإبعادهم، وفرض تقسيم زماني ومكاني قسري داخل الحرم، في محاولة لطمس هويته الإسلامية والتاريخية.

كما يواصل الاحتلال تنفيذ مخططاته التهويدية بحق «الإبراهيمي» عبر اقتحامات المستوطنين اليومية بحماية قوات الاحتلال، وإقامة الطقوس التلمودية في ساحاته، وفرض إجراءات أمنية مشددة تعيق وصول المصلين، في إطار سياسة تهدف إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية على أحد أهم المعالم الدينية الإسلامية في فلسطين، وسط صمت دولي يشجع الاحتلال على المضي في انتهاكاته بحق المقدسات.

أهالي قرية عصيرة القبلية يربكون المستوطنين ويؤسسون لمعادلـــــــــة الصمود

غزة/ محمد أبو شحمة:

في قرية عصيرة القبلية جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، اتخذ الأهالي هناك قرارًا بمواجهة المستوطنين وإفشال محاولاتهم المستمرة العربدة وإحراق منازلهم ومزارعهم، فبدؤوا بتشكيل لجان محلية من الشباب تعمل على السهر وقف أي تهديد للمستوطنين.

نجحت هذه اللجان الشعبية البسيطة في أول مهمة لها، وهي إفشال محاولة لعدد من المستوطنين من إحراق منزل ومخزن لأحد الأهالي في قرية عصيرة القبلية فجر السبت، من خلال ملاحقتهم وطردهم من القرية.

وتمكن أهالي قرية عصيرة القبلية من مطاردة المستوطنين وإفشال محاولة إحراق أحد المنازل، من خلال التحرك السريع للجان المحلية للحماية والحراسة، في مشهد يعكس تنامي الدور الشعبي في مواجهة اعتداءات المستوطنين المتكررة.

وأدى مجرد سماع أصوات المواطنين واللجان وصراخهم وتجمعهم الفوري إلى فرار المستوطنين، ما يؤكد فاعلية هذا الشكل من الحماية المجتمعية رغم محدودية الإمكانيات.

بدوره، أكد محمد الجيوسي وهو أحد سكان القرية أن الاعتداءات التي ينفذها المستوطنين ضد القرى في الضفة الغربية المحتلة، تتصاعد وتشمل إحراق المنازل، وتخريب الممتلكات، والاعتداء على الأراضي الزراعية.

وقال الجيوسي لصحيفة «فلسطين»: «غالبية هذه الاعتداءات من المستوطنين تحصل تحت حماية أو غض طرف من قوات الاحتلال، بل ويشكلون لهم حماية ويقدمون لهم الدعم من السلاح والوقود حتى لمركباتهم في حال نفذ معهم».

وأضاف: «مع زيادة هذه الاعتداءات وعدم وجود أي جهة أو سلطة لحمايتنا من بطش المستوطنين، قررنا أن نتحرك ونشكل لجان شعبية تكون مهمتها المواجهة من هؤلاء وطردهم مجرد دخولهم لقرية عصيرة القبلية والوصول لحد حتى استخدام العصا والحجارة لإبعادهم».

وبين أن أول مهمة ناجحة لهذه اللجان كانت مطارد مستوطنين حاولوا إحراق ممتلكان للمواطنين فجر الأحد، ولكن فشلوا بسبب يقظة الشباب الذين رصدوا هؤلاء عبر كاميرات المراقبة، وتم فقط الصراخ عليهم ولم يبقى منهم أحد.

كما أكد علي عصايرة من بلدة القبلية أن هجمات المستوطنين لا تتوقف على القرية بشكل شبه يومي وخلال النهار دون أي رادع من أحد ما جعلهم يتغولون على أهالي القرية، وتخريب وتدمير ممتلكاتهم خاصة الزراعية.

وقال عصايرة لـ«فلسطين»: «وجدنا أنفسنا الآن أمام مسؤولية مباشرة للدفاع عن وجودنا وحماية عائلاتنا، ما دفعنا إلى تشكيل لجان محلية قائمة على التطوع والتنظيم الذاتي للحماية من بطش المستوطنين».

وأضاف: «هذه اللجان البسيطة تشكلت من شبان وأهالي القرى، وتعمل وفق آليات بسيطة لكنها مدروسة، مثل تنظيم نوبات حراسة ليلية، مراقبة مداخل القرى، وإطلاق إنذارات شعبية عند رصد أي تحركات مشبوهة للمستوطنين».

وأوضح أن عمل اللجان يعتمد على سرعة الاستجابة والتجمع الشعبي، حيث يشكل الحضور الجماعي عنصر ردع فعال، يربك المستوطنين ويفشل مخططاتهم قبل تنفيذها، كما حصل فجر الأحد في القرية.

وأشار إلى أن اللجان تعمل أيضا على تعزيز التماسك الاجتماعي بين أبناء القرية، وإحياء روح المسؤولية الجماعية. فمشاركة المواطنين من مختلف الأعمار في الحراسة أو الدعم اللوجستي تعزز الشعور بالانتماء، وتحوّل الدفاع عن القرية إلى قضية مشتركة، لا تقع على عاتق فئة محددة.

بدوره، أكد ابن قريبة القبلية، أحمد ناصر، أن اللجان الشعبية أثبتت خلال الفترات الماضية نجاحتها في تقليل هجمات المستوطنين وجعلهم يتراجعون، خاصة أنهم يخافون المواجهة.

وقال ناصر لـ«فلسطين»: «توثيق اعتداءات المستوطنين بالتصوير ونشر الاعتداءات عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أصبح أداة إضافية تفضح ممارساتهم، وتوفر نوعًا من الحماية المعنوية للمواطنين».

وأوضح أن اللجان الشعبية تواجه تحديات كبيرة، أبرزها نقص المعدات ووسائل الاتصال، والإرهاق الناتج عن السهر والحراسة المستمرة، إضافة إلى المخاطر التي قد يتعرض لها المتطوعون في حال تصاعد المواجهات.

ولفت إلى أن اللجان تشكل نموذج مهم لإفشال اعتداءات المستوطنين وإرسال رسالة واضحة مفادها أن الوجود الشعبي المنظم قادر على كبح جماح المستوطنين، والحفاظ على الأرض والكرامة، في ظل غياب أي حماية حقيقية من الاحتلال.

الاحتلال يواصل خروقاته

شهيد متأثر بجراحـــــــه بقصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس

غزة/ فلسطين:

استشهد مواطن مساء أمس، متأثرًا بجراحه جراء قصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس جنوبي قطاع غزة.

وأفاد مصادر طبية، باستشهاد الشاب جمعة عمر حامد متأثرًا بجروح أصيب بها في قصف إسرائيلي سابق على مواصي خانيونس جنوبي القطاع.

وفي ذات السياق، أشار مصادر محلية، إلى تحليق منخفض للطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء جنوبي قطاع غزة.

ولفت إلى أن قصفًا مدفعيًا إسرائيليًا استهدف شرقي مدينة غزة.

وتواصل (إسرائيل) خروقاتها لوقف إطلاق النار الذي وقعته مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مما أسفر منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي عن استشهاد 464 مواطنًا وإصابة 1275 آخرين.

وأنهى الاتفاق حرب إبادة جماعية بدأتها «إسرائيل» في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023 واستمرت عامين، وخلفت أكثر من 71 ألف شهيد وما يزيد عن 171 ألف جريح، ودماراً هائلا مع كلفة إعادة إعمار قدّرتها الأمم المتحدة بنحو 70 مليار دولار.

42 صحفيا فلسطينيا يقبعون داخل سجـــــــون الاحتلال

رام الله/ فلسطين:

يقبع 42 صحفيا وصحفية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من بينهم اثنان معتقلان منذ ما قبل 7 أكتوبر 2023.

وأفاد مكتب إعلام الأسرى في بيان صحفي أمس، أن عدد الصحفيين المعتقلين حاليًا في سجون الاحتلال يبلغ 40 صحفيًا وصحافية.

وأوضح أن صحفيين اثنين لا زالا رهن الإخفاء القسري دون معرفة مصيرهما، وهما نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد من قطاع غزة.

وقال إنه منذ 7 أكتوبر 2023، بلغ عدد حالات اعتقال الصحفيين والإعلاميين نحو 220 حالة اعتقال واحتجاز.

وكانت آخر حالة اعتقال للصحفيين فجر أمس، حيث اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي فاروق عمر عليات (44 عامًا) من قرية دير أبو ضعيف شرق جنين، وهو أب لثلاثة أطفال وأسير سابق لدى الاحتلال، سبق أن اعتُقل عدة مرات.

وحتى نهاية 2025 بلغ عدد الأسرى نحو 9,300، قرابة نصفهم معتقلون دون تهمة أو محاكمة، مع توسّع غير مسبوق في الاعتقال الإداري وتصنيفات مثل "المقاتل غير الشرعي"، واستهداف واسع للنساء والأطفال والصحفيين والكوادر الطبية.

وتتواصل الانتهاكات المنهجية داخل السجون: تعذيب جسدي ونفسي، إهمال وحرمان طبي، تجويع وظروف غير إنسانية، اعتداءات جنسية، ومنع الزيارات وتقييد المحامين والصليب الأحمر.

ومنذ 1967 استشهد 323 أسيرًا داخل السجون حتى نهاية 2025، بينهم 86 بعد 2023 و32 خلال 2025 وحده، مع احتجاز 94 جثمانًا، ووجود حالات قتل مباشر وتعذيب وإهمال متعمد.

وفي منتصف يناير 2026 ارتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى 324، بينهم 87 بعد حرب الإبادة، واحتجاز 95 جثمانًا.

رغم الإفراج عن 3,745 أسيرًا في صفقات 2025، استمر الإبعاد وإعادة الاعتقال، وترافق ذلك مع تشريعات قمعية (إعدام الأسرى، تمديد الإداري، سحب الجنسية) واستهداف مؤسسات حقوقية، ما يستدعي محاسبة دولية فورية وإطلاق سراح المرضى والأطفال والنساء وضمان الرقابة الدولية.

الاحتلال يفرج عن 7 أسرى من قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

أفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، عن 7 أسرى فلسطينيين من قطاع غزة.

وقال مصادر محلية، إن الأسرى نقلوا عبر الصليب الأحمر إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة لتلقي الرعاية الطبية والفحوصات اللازمة بعد قضائهم فترات متفاوتة في سجون الاحتلال.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الاثنين 30 رجب 1447هـ 19 يناير/ كانون الثاني
Monday 19 January 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

خبير مصري لـ«فلسطين»: (إسرائيل) تماطل بتنفيذ اتفاق وقف النار و«التكنوقراط» ضرورية لإدارة غزة

القاهرة- غزة/ نور الدين صالح:

قال المحلل السياسي والخبير في الشؤون العربية من مصر طلعت طه، إن الوضع الإنساني في قطاع غزة بلغ «مرحلة مأساوية بكل المقاييس»، في ظل استمرار العدوان وتداعياته، وتباطؤ تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وسط ما وصفه بـ«تواطؤ دولي واضح» تقوده الولايات المتحدة، وصمت مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات ملزمة تجاه ما يجري في القطاع.

وأوضح طه لصحيفة «فلسطين»، أن ما صدر عن مجلس الأمن حتى اللحظة لا يتجاوز كونه محاولات شكلية «لا ترقى إلى عتبة التنفيذ»، نتيجة الفيتو الأمريكي أو التراجع الأمريكي المتكرر، ما أبقى غزة تحت وطأة التجويع، والانهيار الكامل للبنية التحتية، وتدهور الأوضاع الإنسانية، خاصة مع المنخفضات الجوية التي تزيد من معاناة آلاف العائلات التي تعيش في خيام بالية تفتقر لأدنى مقومات الحياة.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار لم تُنفذ كما هو متفق عليه، لافتاً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي استمر في خرق بنودها، سواء عبر الاستهدافات الميدانية أو من خلال عرقلة إدخال المساعدات الإنسانية، إذ لم يتم الالتزام بإدخال ما لا يقل عن 600 شاحنة مساعدات يومياً، وفقاً لما نص عليه الاتفاق، وهو ما انعكس بشكل مباشر على حياة المدنيين في القطاع.

وبيّن أن الاحتلال أعلن استعداده للسماح بإدخال نحو 40 ألف كرفان إلى قطاع غزة، إلا أن الآلية المقترحة تقوم على إدخال ألف كرفان فقط في البداية، وتأجيل البقية على مدى 90 يوماً أو أكثر، بدلاً من 30 يوماً، في إطار سياسة المماطلة التي تنتهجها إسرائيل في كل ما لا يخدم مصالحها.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الاتفاق، أكد طه أن (إسرائيل) تحاول عرقلتها عبر ذرائع متعددة، أبرزها الادعاء بوجود جثة جندي إسرائيلي ما زالت في غزة، معتبراً أن هذه الذرائع تهدف إلى كسب الوقت وإظهار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بمظهر «المنتصر» أمام المجتمع الإسرائيلي، عبر تشديد الخناق على القطاع وإدامة معاناة سكانه.

وأضاف أن «(إسرائيل) لا عهد لها»، مشدداً على أن «خرق سلطات الاحتلال للمرحلة الأولى يدفعه لخرق المرحلة الثانية والثالثة من اتفاق وقف إطلاق النار، حتى وإن أعلنت خفض وتيرة القتل أو سمحت بإدخال محدود للمساعدات من طرفها، وليس عبر مصر، في محاولة للتحكم الكامل بمسار الإغاثة وإعادة الإعمار».

والأسبوع الماضي، أعلن وزير الخارجية الأمريكي ستيف ويتكوف انطلاق المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، وهي المرحلة الأصعب، ليُعلن البيت الأبيض في وقت لاحق عن اعتماد تشكيلة «اللجنة الوطنية لإدارة غزة/ لجنة تكنوقراط» وتشكيل أعضاء «مجلس السلام»، «قوة الاستقرار الدولية».

وحول الدور الأمريكي، قال الخبير المصري، إن (إسرائيل) لا ترغب في الدخول فعلياً في المرحلتين الثانية والثالثة لولا الضغط الأمريكي، معتبراً أن التوقيع على الاتفاق بات «توقيعاً أمريكياً»، وأن الإدارة الأمريكية، وتحديداً الرئيس دونالد ترامب، لا يمكنها التراجع عن تعهداتها بالوصول إلى المراحل الثلاث دون أن يظهر ذلك كضعف سياسي.

وفيما يخص لجنة التكنوقراط التي جرى الإعلان عن تشكيلها لإدارة قطاع غزة، أوضح طه أنها تمثل خطوة بالغة الأهمية، إذ ستتولى الإشراف على الملف الأمني، وإدارة المساعدات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، بما يضمن قدراً أكبر من العدالة والتنظيم في إدارة شؤون القطاع، بعيداً عن التجاذبات السياسية.

وأشار إلى أن حركة حماس أبدت موافقتها على اللجنة ودعتها لمباشرة عملها في قطاع غزة.

وأكد طه أن (إسرائيل) ترفض بشكل قاطع لجنة التكنوقراط أو ما يسمى بـ«مجلس السلام»، وترفض إشراك دول مثل قطر وتركيا، بذريعة ارتباطهما بحركة حماس، معتبراً أن هذه مجرد ذرائع لخلق عراقيل أمام أي اتفاق لا يتماشى مع الرؤية الإسرائيلية.

وختم طه بالتأكيد على أن تشكيل مجلس السلام تم برعاية أمريكية، ويضم شخصيات عربية بارزة، من بينها رئيس المخابرات المصرية اللواء حسن رشاد، وهو ما يمنح المجلس ثقلاً وضمانات للعدالة، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب جهداً عربياً جماعياً، تقوده مصر والأردن، لإعادة إعمار غزة، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الضفة الغربية والقدس، وصولاً إلى تهدئة شاملة ودائمة في الأراضي الفلسطينية.

تجارب جيفرز في العراق وأفغانستان قد تتكرر في غزة

خبير عسكري عراقي يحذر: إعادة تشكيل الواقع الأمني في غزة لصالح الاحتلال ستنتج استقرارا هشا

غزة- بغداد/ علي البطة:

في خطوة تثير مخاوف من تكرار تجارب دولية فاشلة، يخشى مراقبون أن يقود تعيين قائد أمريكي لقوة الاستقرار الدولية في غزة إلى مقاربة أمنية صارمة، تقدم فيها اعتبارات الاستقرار على أي مسار سياسي عادل، وهو ما قد يكرر إخفاقات سبق أن شهدتها ساحات الصراع السابقة.

ويرى الخبير العسكري العراقي علي ناصر، أن هذا التوجه يعكس منظورا أمريكيا يعتبر الأمن شرطا مسبقا لأي حل سياسي، محذرا من أن فرض الاستقرار بالقوة دون توافق سياسي داخلي يحول أي هدوء مؤقت إلى حالة قابلة للانفجار في أي لحظة.

ويؤكد ناصر لصحيفة «فلسطين»، أن التجارب الدولية أثبتت أن الحلول الأمنية وحدها لا تنهي الصراعات، بل تؤجلها، خصوصا حين يتم التعامل مع قضايا سياسية عميقة كملفات وطنية معقدة تتطلب توافقا داخليا، وإلا فستظل أي إدارة دولية عرضة للفشل رغم كل الدعم العسكري.

قضية تحرر وحقوق وطنية

ويضيف أن غزة اليوم تدفع نحو نموذج وصاية أمنية دولية، حيث يتم إعادة تعريف القضية الفلسطينية على أنها مسألة ضبط أمني بحت، لا قضية تحرر وحقوق وطنية، وهو ما يعكس خللا جوهريا في الرؤية لإدارة الصراع، ويضع الأمن فوق أي أفق سياسي.

ويشير إلى أن هذا المسار يخدم رؤية إسرائيلية واضحة، تهدف إلى نزع سلاح المقاومة دون تقديم أي التزام سياسي مقابل، ما يفرغ أي حديث عن سلام أو تسوية من مضمونه، ويجعل القوة الدولية أداة لضمان أمن إسرائيل أولا وقبل أي اعتبار محلي.

ويحذر ناصر من أن غياب جدول زمني محدد للانتقال السياسي سيبقي غزة في حالة إدارة مؤقتة طويلة الأمد، ما يحول القوة الدولية إلى سلطة أمر واقع يصعب تفكيكها لاحقا، ويخلق واقعا هشا لا يحقق الاستقرار الحقيقي للقطاع، حتى لو بدا المشهد هادئا في الظاهر.

ويرى أن فرض مقاربة أمنية خارجية بالتوازي مع غياب توافق فلسطيني داخلي سيولد استقرارا شكليا قائما على الردع، لا على القبول الشعبي، وهو ما يزيد من احتمالية الاحتكاك مع السكان المحليين، ويجعل القوة الدولية هدفا محتملا لأي صدام محتمل مع المجتمع المدني والفصائل.

سيرة عسكرية مثقلة بتجارب متعثرة

والجنرال الأمريكي جاسبر جيفرز خدم أكثر من خمسة وعشرين عاما في الجيش الأمريكي، متنقلا بين وحدات المشاة والعمليات الخاصة، ومشاركا في ساحات صراع معقدة شكلت نماذج كلاسيكية لفرض الاستقرار بالقوة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى نجاحه في بيئة سياسية وحساسة مثل غزة.

وتبرز في مسيرته مشاركته في العراق وأفغانستان وسوريا، حيث تولى مهام قيادية في عمليات ما يسمى (مكافحة الإرهاب) وبناء هياكل أمنية جديدة بإشراف أمريكي مباشر، وهي تجارب ارتبطت باستقرار هش وإخفاقات سياسية طويلة الأمد، ما يعكس أن النجاح العسكري لا يضمن النجاح السياسي أو الاجتماعي.

كما شغل جيفرز مواقع حساسة في قيادة العمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب داخل البنتاغون، ما يعكس انتماءه لمدرسة أمنية صارمة، ويثير تساؤلات جدية حول قدرته على فهم تعقيدات المشهد الغزي، حيث تتقدم السياسة والهوية الوطنية على أي إجراءات أمنية ميكانيكية.

ويشير ناصر إلى أن هذه الخلفية تجعل من الصعب فصل مهمة القوة الدولية عن الأجندة الأمنية الإسرائيلية، خصوصا في ما يتعلق بأولوية نزع سلاح المقاومة كهدف مركزي، وهو ما قد يضع القوة الدولية في مواجهة مباشرة مع الفصائل والمجتمع المحلي.

إعادة تشكيل الواقع

ويضيف أن الدور المتوقع لقوة الاستقرار قد يتجاوز الحماية إلى إعادة تشكيل الواقع الأمني في غزة، ما يحولها من طرف ضامن للاستقرار إلى فاعل مباشر في الصراع، وهو ما يضع نجاح المهمة على المحك منذ البداية ويزيد من احتمالية الاحتكاك مع السكان المحليين.

وفي هذا السياق، يحذر ناصر من تكرار تجربة العراق، حيث أعيد بناء أجهزة أمنية قوية دون أساس سياسي جامع، ما أسهم في تعميق الانقسام بدل تحقيق الاستقرار، وأدى إلى بقاء القوات الدولية في مواجهة تحديات مستمرة، رغم كل الموارد والإمكانات العسكرية المتاحة.

ويشير إلى أن أي نزع سلاح قسري دون حل سياسي شامل وعادل سيؤدي حتما إلى مقاومة جديدة بأشكال مختلفة، حتى وإن بدا المشهد هادئا في مراحله الأولى، ما يجعل أي استقرار هشا وقصير الأمد، ويعكس تكرار نماذج فاشلة سبق مشاهدتها في مناطق النزاع الأخرى.

دور التكنوقراط

وبشأن لجنة التكنوقراط المشكلة حديثا لإدارة غزة، يرى ناصر أن التجارب السابقة تؤكد أن القرار الحقيقي يبقى بيد القيادة الأمنية، بينما تمنح الهياكل المدنية أدوارا خدمية محدودة، وهو ما يجعل الإدارة المدنية بلا تأثير حقيقي على المسار السياسي أو الأمني.

ويؤكد أن غياب التوازن بين المسار الأمني والسياسي سيقوض أي محاولة لبناء إدارة محلية ذات مصداقية، ويجعلها مرتبطة بالإرادة الدولية أكثر من ارتباطها بالمجتمع المحلي، وهو ما يزيد من احتمالية فشل أي خطة لإعادة بناء القطاع على أسس مستقرة ومستدامة.

ويخلص ناصر إلى أن الاستقرار الحقيقي في غزة لا يمكن أن يتحقق دون ربط المسار الأمني بمسار سياسي ملزم، بجدول زمني واضح وضمانات دولية حقيقية، تجنب تكرار إخفاقات الماضي، وتؤسس لآلية مشاركة محلية ودولية متوازنة. ويؤكد أن مهمة جاسبر جيفرز في غزة لن تقاس بقدراته العسكرية وحدها، بل بقدرته على التفاعل مع الواقع السياسي والاجتماعي، ونجاح القوة الدولية يرتبط بإدراك محدوديتها، وربط الأمن بالسياسة، وإشراك المجتمع المحلي في أي حل مستدام، لتجنب تكرار الفشل السابق.

هل تنجح لجنة إدارة غزة في اختبار الأمن الأصعب؟

غزة/ عبد الرحمن يونس

في ظل واقع أمني معقّد أفرزته الحرب المستمرة وتّداعيات الانهيار المؤسسي في قطاع غزة، تواجه لجنة التكنوقراط لإدارة غزة، برئاسة علي شعث، تحديات جسيمة تتجاوز الجوانب الإدارية والخدمية، لتضع ملف الأمن في صدارة المعضلات التي تهدد نجاح التجربة برمتها. فالأمن، كما يجمع مختصون، لم يعد مجرد بند إداري، بل شرطًا وجوديًا لأي سلطة تسعى إلى فرض الحد الأدنى من الاستقرار في قطاع أنهكته الحرب والفوضى.

تأتي هذه التحديات في وقت يشهد فيه القطاع تصاعدًا ملحوظًا فِي وجود العصابات الإجرامية المسلحة، التي استغلت حالة الفراغ والضغط الاجتماعي والاقتصادي، لتفرض نفسها بالقوة، وتتحول من ظواهر هامشية إلى تهديد مباشر للنسيج المجتمعي ولأي مسعى لإعادة تنظيم الحياة العامة. وكانت جريمة قتل المقدم في مباحث خانيونس، زمزم، واحدة من أخطر تجليات هذا الانفلات، إذ شكّلت صدمة واسعة، ورسالة قاسية حول حجم التحدي الذي يواجه أي محاولة لإعادة ضبط المشهد الأمني.

ويرى الباحث في الشأن الأمني الدكتور أيمن إسماعيل، لصحيفة «فلسطين»، أن أي سلطة إدارية في غزة، بما فيها لجنة التكنوقراط، لن يُكتب لها النجاح ما لم تكن قادرة على تقديم خدمة الأمن باعتبارها الأولوية المطلقة. ويؤكد أن "الأمن أولًا، وما دونه تفاصيل"، مشددًا على أن غياب الأمن يعني تلقائيًا فشل أي جسم إداري مهما امتلك من كفاءات أو نوايا إصلاحية.

ويوضح إسماعيل أن لجنة إدارة غزة مطالبة بفهم عميق لطبيعة الملف الأمني، يبدأ من التحلي بالحياد والروح الوطنية في استيعاب العناصر الأمنية الجديدة، بعيدًا عن الاصطفافات والتنظيمات، وصولًا إلى تقديم خدمة أمنية عادلة ومنضبطة في التعامل مع المواطنين والأحداث. ويحذر من أن إعادة إنتاج الخلافات السياسية القديمة أو "نبش الماضي" قد يقود إلى موجات اقتتال داخلي جديدة، في وقت يعاني فيه المجتمع الغزي من إنهاك غير مسبوق.

ويشير إسماعيل إلى أن نجاح العمل الإغاثي والإنساني في القطاع مرتبط بشكل مباشر بقدرة اللجنة على فرض الأمن، إذ لا يمكن للمؤسسات الإغاثية ولا للقطاع العام أن تعمل في بيئة تسودها الفوضى والسلاح المنفلت. كما يؤكد أن فرض السيطرة الأمنية يفتح المجال أمام حلول سياسية أوسع، سواء في غزة أو الضفة الغربية، ويمنح المفاوض الفلسطيني مساحة أكبر للمناورة وانتزاع الحقوق الوطنية، خاصة في ظل التحولات التي أفرزتها معركة السابع من أكتوبر.

وفي السياق ذاته، يلفت إسماعيل إلى أن الأمن ليس مسؤولية جهة واحدة، بل هو مسؤولية جماعية، تشارك فيها إلى جانب المؤسسات الرسمية قوى المجتمع المدني من وجهاء العائلات والمخاتير والنقابات والمؤسسات الأهلية، باعتبارهم شركاء في حماية السلم الأهلي. لكنه في المقابل يحذر من التماهي مع الاحتلال أو الانزلاق نحو مقاربات أمنية تتجاهل البعد الوطني والأخلاقي للمهنة، مؤكدًا أن غزة ما زالت تعيش تحت الاحتلال، وأن سلاح المقاومة لم يُكسر، وأن وقف إطلاق النار جاء باتفاق لا بفرض استسلام.

ويشدد إسماعيل على أن أي إدارة لملف الأمن يجب أن تتعامل مع فصائل المقاومة باعتبارها شركاء في المشهد، لا أندادًا أو خصومًا، محذرًا من أن تجاهل هذه الحقيقة قد يقود إلى مآلات خطيرة تهدد الاستقرار الهش.

من جانبه، يؤكد الباحث في الشأن الأمني رائد صافي، لـ«فلسطين»، أن التحدي الأمني الذي يواجه لجنة التكنوقراط أعقد بكثير من مسألة تسليم أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية. ويقول إن الحديث عن "تسهيلات" قد تقدمها حركة "حماس" للجنة الإدارية، لا يعني بالضرورة أن ملف الأمن سيكون سلسًا أو قابلًا للحل السريع. ويوضح صافي أن اللجنة ستكون أمام مهمة شاقة تتمثل في التعامل مع العصابات المسلحة التي نشأت أو تعزز نفوذها في ظل الحرب، مستغلة الفقر والانهيار الاقتصادي وغياب الردع. ويضيف أن هذه العصابات لا تشكل خطرًا أمنيًا فحسب، بل تهدد بنية المجتمع، وتضرب فكرة القانون من أساسها، ما يجعل مواجهتها اختبارًا حقيقيًا لقدرة اللجنة على فرض هيبة الدولة، ولو بالحد الأدنى.

ويشير صافي إلى أن جريمة قتل المقدم زمزم في خانيونس تعكس مدى جرأة هذه المجموعات المسلحة، واستعدادها لمواجهة الأجهزة الأمنية، وهو ما يضع لجنة التكنوقراط أمام خيارات صعبة، تتطلب رؤية أمنية شاملة، وأدوات مهنية، وقدرة على الموازنة بين فرض القانون وتجنب الانزلاق إلى صدامات داخلية واسعة.

ويرى مراقبون أن لجنة التكنوقراط، برئاسة علي شعث، تجد نفسها في قلب معادلة شديدة التعقيد: فمن جهة، هناك حاجة ملحّة لإعادة الأمن وضبط السلاح المنفلت، ومن جهة أخرى، هناك واقع سياسي وأمني حساس، تحكمه توازنات المقاومة والاحتلال، وضغوط داخلية وخارجية، تجعل أي خطوة غير محسوبة محفوفة بالمخاطر.

وبينما يطالب الشارع الغزي بالأمن كحق أساسي، وبوقف حالة الفوضى التي تهدد حياته اليومية، فإن نجاح لجنة التكنوقراط في هذا الملف سيظل مرهونًا بقدرتها على بناء مقاربة أمنية مهنية ووطنية، تستند إلى الشراكة المجتمعية، وتحافظ على الثوابت الوطنية، وتتعامل بحزم مع العصابات الإجرامية، دون أن تتحول إلى أداة صدام أو انقسام جديد.

في المحصلة، يبدو أن ملف الأمن سيكون الاختبار الأصعب للجنة تكنوقراط إدارة غزة، وأن التعامل مع العصابات المسلحة، في ظل واقع ما بعد الحرب، سيحدد إلى حد كبير ما إذا كانت هذه اللجنة قادرة على الصمود وتحقيق الاستقرار، أم أنها ستنضم إلى سلسلة التجارب التي اصطدمت بجدار الفوضى والسلاح المنفلت في قطاع غزة.

غموض حول أدوار «أربعة هياكل» لإدارة غزة الغارقة في «وحل» الكارثة الإنسانية

غزة/ محمد عيد:

أثار الإعلان الأمريكي عن تشكيل أربعة هياكل ثلاثة أجنبية وواحدة فلسطينية لإدارة غزة التي تعرضت لحرب إبادة إسرائيلية جماعية (2023-2025)، التساؤلات حول أدوار هذه الهياكل وأهدافها البعيدة لإدارة القطاع الذي لا تتجاوز مساحته 365 كم.

ويكتنف الغموض أدوار ووظائف هذه الهياكل حول قدرتها وصلاحياتها في التعامل مع حجم الكارثة الإنسانية والبيئية والصحية والتعليمية والسكانية وكذلك الإدارية والأمنية داخل القطاع الذي دمرته (إسرائيل) وحولته لمنطقة غير صالحة للعيش.

ويرى مراقبون سياسيون أن الاختبار الحقيقي لهذه الهياكل هو التعامل مع حجم الكارثة الإنسانية ووقف أشكال الإبادة الإسرائيلية المستمرة وفتح جميع معابر غزة والبدء بإعادة الإعمار والنهوض الشامل.

والأسبوع الماضي أعلن وزير الخارجية الأمريكي ستيف ويتكوف انطلاق المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، وهي المرحلة الأكثر تعقيدا، ليعلن البيت الأبيض لاحقا عن اعتماد تشكيلة «اللجنة الوطنية لإدارة غزة/ لجنة تكنوقراط» وتشكيل أعضاء «مجلس السلام»، «قوة الاستقرار الدولية».

وبحسب خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء حرب الإبادة الإسرائيلية التي اعتمدها

مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 2803 الصادر في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، كانت الهياكل المعتمدة لإدارة هذه المرحلة هي ثلاثة: «مجلس السلام»، لجنة تكنوقراط فلسطينية، قوة الاستقرار الدولية.

لكن البيت الأبيض، أعلن مساء الجمعة، إضافة هيكل رابع تحت مسمى «المجلس التنفيذي لغزة»؛ بمشاركة إضافية لوسطاء اتفاق غزة: قطر، مصر، تركيا، هدف تقديم دعم شامل لمختلف الأنشطة المتعلقة بالحوكمة وتقديم الخدمات في القطاع، الأمر الذي أثار رفضا إسرائيليا.

أهداف أخرى

واستغرب المحلل السياسي أحمد الحيلة من هياكل إدارة غزة التي تعكس «مسارا غير طبيعيا» ويثير تساؤلات جوهرية، لجنة تكنوقراط فلسطينية، يشرف عليها «مجلس السلام» بإدارة المبعوث الأممي السابق إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف الذي سيتولى مهام «الممثل الأعلى لغزة»، ليكون حلقة وصل ميدانية بين «مجلس السلام» واللجنة الفلسطينية.

وأشار الحيلة، في منشور عبر صفحته بـ»فيسبوك» إلى أن هذا المجلس ينبثق عنه «المجلس التنفيذي لغزة» كـ»هيئة إدارية» من كبار الشخصيات الأمريكية.

ويتكون «المجلس التنفيذي لغزة» الذي ستتمثل مهمته في تقديم دعم شامل لمختلف الأنشطة المتعلقة بالحوكمة وتقديم الخدمات في القطاع، بحسب إعلان البيت الأبيض، من عضوية المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وجاريد كوشنر صهر ترامب، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، والملياردير الأمريكي اليهودي مارك روان، إضافة إلى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، ووزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي ريم الهاشمي.

وكذلك الدبلوماسي القطري علي الثوادي، ورئيس المخابرات المصرية حسن رشاد، والمبعوث الأممي السابق إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، ورجل الأعمال ياكير غاباي، والسياسية الهولندية سيغريد كاغ.

وفور الإعلان عن «المجلس التنفيذي» أبدت حكومة الاحتلال اعتراضها على الإعلان الصادر عن البيت الأبيض بشأن تشكيلها بدور الإشراف على الخطوات المقبلة في القطاع.

وقال بيان صادر عن رئاسة وزراء الاحتلال إن «اللجنة التنفيذية الخاصة بغزة لم يتم التنسيق بشأنها مع (إسرائيل) وتتعارض مع سياستها».

وذكر الحيلة أن جميع تلك الهيئات والمجالس تتشكّل لإدارة غزة الغارقة في البرد والمطر والجوع، وتساءل: «هل هذا لأجل غزة أم لصالح (إسرائيل)؟، أم لإنهاء القضية الفلسطينية وإضاعتها في متاهات الهيئات والمجالس الدولية؟».

وفي رد فعل فلسطيني، اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أن إعلان تشكيل «مجلس السلام» جاء «وفق المواصفات والمصالح الإسرائيلية».

وذكرت الجهاد الإسلامي أنها فوجئت بتشكيلة المجلس وأسمائه المعلنة، معتبرة ذلك «مؤشرًا واضحا على نوايا سلبية مبيّتة» فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاتفاق.

سياسية واقتصادية

ذات التساؤلات طرحها القيادي الوطني د. حسن خريشة، حول أهداف هذه الهياكل: سياسية لشطب الحقوق الفلسطينية أم اقتصادية بحتة لأطماع الرئيس الأمريكي ترامب؟.

لكن باعتقاد خريشة فإن هذه الهياكل تأتي في إطار مسارين: الأول هو تطبيق خطة الرئيس ترامب لوقف إطلاق النار في غزة، والثاني تطبيق حلول جديدة على الأمريكي.

وتطرق لصحيفة «فلسطين» إلى أهداف المقاومة وراء قبول بنود وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي ومنها: وقف حرب الإبادة الإسرائيلية، منع خطة التهجير، رفع المعاناة عن سكان القطاع الذين عاشوا إبادة جماعية.

وأشار إلى مبادرات الفصائل لترتيب البيت الفلسطيني، لكن السلطة تجاهلت جميع المبادرات التي طرحت في مصر ومنها «لجنة التوافق الوطني» عدا عن تجاهل تلك الحركات السياسية في المنطقة.

وذكر أنه لا علاقة حاليا بين السلطة الفلسطينية ولجنة التكنوقراط في غزة، عادا ذلك «أمرا خطيرا» على السلطة التي تفقد صلاحياتها في الضفة الغربية لصالح الاستيطان الإسرائيلي.

وقال: السلطة تعلم تماما أن «خيار الدولتين» لم يعد أصلا قائما بسبب الاستيطان الإسرائيلي المتسارع، ورغم ذلك، لا تزال غائبة عن المشهد السياسي كليا.

وشدد على أن الاختبار الحقيقي لهذه الهياكل هو الأهداف الرئيسية لاتفاق وقف إطلاق النار، ومنها الخطوات العملية لتحسين حياة سكان غزة والبدء بعملية جادة لإعادة الاعمار.

وأضاف: على كل الأحوال هذه أفكار أمريكية لا تزال غامضة في غزة وصولا لنهايتها في ديسمبر 2027م، وتساءل هنا: هل سيكون في النهاية انتخابات فلسطينية شاملة؟ أم خطوات أخرى.

ووفق القرار الأممي، فإن التفويض الممنوح لكل من «مجلس السلام» وأشكال الوجود المدني والأمني الدولي في غزة سيظل ساريا حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2027.

ولذلك، شدد القيادي الوطني على أهمية الوحدة الفلسطينية الكاملة والشاملة لمواجهة المرحلة الراهنة؛ لاستثمار إنجازات شعبنا وصموده الأسطوري خلال الحرب، والحفاظ على القضية الفلسطينية من المؤامرات الأمريكية – الإسرائيلية.

«مجلس خطير»

في المقابل، رأي الكاتب والمحلل السياسي ياسين عز الدين أن «مجلس السلام» الذي أعلن عنه الرئيس ترامب لإدارة غزة «خطير جدا» ليس على القضية الفلسطينية فحسب بل على العالم.

وأكد عز الدين في حديثه لصحيفة «فلسطين» أن ترامب لا يريده مجرد مجلسا لإدارة غزة بل مجلسا بديلا عن الأمم المتحدة وهيئاتها ومجلس الأمن الدولي، واستدل بشرط دفع مليار دولار لكل دولة تريد الانضمام إليه.

وقال: «إذا نجح ترامب في خطته.. سيتحول العالم لغاية يستبيحها برفقة شركاؤه»، داعيا الدول للتصدي لذلك «قبل دفع الثمن غاليا».

وبحسب «وكالة بلومبيرغ» الأمريكية نقلا عن مسودة أن إدارة الرئيس ترامب تطالب الدول بدفع مساهمة لا تقل عن مليار دولار للبقاء في «مجلس السلام» الجديد الذي يرأسه بشأن غزة.

وبحسب مسودة الميثاق الخاص بالمجموعة المقترحة، سيتولى ترامب أول رئاسة لهذا المجلس، كما سيكون له القرار فيمن تتم دعوتهم للانضمام إلى المجلس الذي تتخذ -وفق المسودة- قراراته بالأغلبية، بحيث يكون لكل دولة عضوة صوت واحد، إلا أن جميع القرارات تبقى خاضعة لموافقة الرئيس.

مجلس غزة يفضح خلاف خارجي وتأزم داخلي في حكومة نتنياهو

غزة/ عبد الله التركماني

في تطور سياسي لافت، فجّر الإعلان الأمريكي عن تشكيل المجلس التنفيذي لإدارة قطاع غزة، نقاشا واسعا كشف عن مشهد معقد يتقاطع فيه الخلاف الخارجي مع الانقسام الداخلي داخل دولة الاحتلال. إذ لم يعد الجدل محصورا في تفاصيل إجرائية أو بروتوكولية، بل بات يعكس تصادما حقيقيا بين رؤيتين متباينتين لمستقبل غزة بعد الحرب: رؤية أمريكية تسعى إلى فرض إطار سياسي وإقليمي أوسع لإدارة القطاع، ورؤية إسرائيلية مأزومة تحاول التمسك بأقصى درجات السيطرة، وسط عجز واضح عن بلورة بديل عملي قابل للتسويق دوليا.

ويتفق محللان سياسيان على أن ما جرى يشير إلى تآكل قدرة حكومة الاحتلال على فرض شروطها كما في السابق، مقابل اتساع هامش القرار الأمريكي، في وقت تتعمق فيه حالة الارتباك داخل المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية نفسها، مع تصاعد التناقضات بين مكونات الائتلاف الحاكم، وتزايد تحميل حكومة نتنياهو مسؤولية الفشل السياسي والاستراتيجي في إدارة الحرب وما بعدها.

ودفع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تشكيل اللجنة التنفيذية في غزة إلى الدعوة لاجتماع عاجل لقادة فصائل الائتلاف الحاكم صباح اليوم في مكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو.

ووفق ما نشر موقع «معاريف» بحسب مصادر سياسية، فإن إنشاء «مجلس السلام» و»مجلس الخبراء» جرى بتنسيق مسبق مع (إسرائيل) وحظي بموافقة جهات أمنية، غير أن الإعلان عن تشكيل اللجنة التنفيذية فاجأ حكومة الاحتلال وأثار معارضة شديدة، خصوصاً بسبب مشاركة ممثلين عن تركيا وقطر.

وأفادت مصادر إسرائيلية بأن نتنياهو كان قد أبلغ ترامب، معارضته إشراك تركيا وقطر في إدارة وإعادة إعمار قطاع غزة، إلا أن التقديرات تشير إلى فشل (إسرائيل) في إقناع الإدارة الأمريكية باستبعاد الدولتين من هذه الهيئات.

واعتبر وزير مالية الاحتلال بتسلئيل سموتريتش أن «الخطأ الجوهري» يتمثل في عدم فرض حكم عسكري إسرائيلي على غزة، مؤكداً رفضه مشاركة دول «تدعم حماس» في أي ترتيبات بديلة. كما شدد وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير على أن غزة لا تحتاج إلى لجنة لإدارتها، بل إلى القضاء على حركة حماس، داعياً إلى الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية لتحقيق أهداف الحرب المعلنة.

خلاف علني

وقال الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل لصحيفة «فلسطين»: إن إعلان الإدارة الأمريكية عن تشكيل اللجنة التنفيذية لما يسمى «مجلس السلام في غزة» كشف بشكل غير مسبوق عن خلاف علني وحقيقي بين واشنطن وحكومة بنيامين نتنياهو حول مستقبل إدارة قطاع غزة، معتبرا أن هذا الخلاف «يتجاوز التفاصيل التقنية، ويمس جوهر الرؤية السياسية والأمنية لما بعد الحرب».

وأوضح عوكل أن «اللافت في هذه المرة ليس وجود تباين في المواقف، بل خروج هذا التباين إلى العلن، وبصورة أربكت حكومة الاحتلال نفسها، وأظهرت حدود قدرتها على التأثير في القرار الأمريكي، رغم كل الحديث المتكرر عن التنسيق الاستراتيجي بين الطرفين».

وأضاف: «(إسرائيل) كانت تراهن على أن تكون صاحبة الكلمة العليا في أي ترتيبات تخص غزة، لكن الإعلان الأمريكي جاء ليقول بوضوح إن واشنطن تحتفظ بحقها في رسم الإطار السياسي، حتى لو تعارض مع حسابات نتنياهو الائتلافية».

وأشار عوكل إلى أن جوهر الاعتراض الإسرائيلي يتركز على مشاركة قطر وتركيا، موضحا أن «دولة الاحتلال تنظر إلى هاتين الدولتين باعتبارهما فاعلين إقليميين لا يخضعان بالكامل للإملاءات الإسرائيلية، ويمتلكان قنوات تأثير في الملف الفلسطيني لا ترغب (إسرائيل) في رؤيتها حاضرة في غزة ما بعد الحرب».

وتابع: «الرفض الإسرائيلي لقطر وتركيا لا يتعلق فقط باتهامات دعم حماس، بل بالخوف من أي صيغة إدارة تمنح غزة هامشا سياسيا أو اقتصاديا خارج السيطرة الإسرائيلية المباشرة».

وأكد عوكل أن تمسك واشنطن بالتركيبة المقترحة «يعكس إدراكا أمريكيا بأن أي إدارة لغزة لا يمكن أن تنجح دون أطراف إقليمية تمتلك أدوات تأثير حقيقية على الأرض، سواء في ملف الإعمار أو التهدئة أو إعادة ترتيب المشهد السياسي».

وأضاف: «الولايات المتحدة تحاول إدارة توازن معقد، فهي لا تريد صداما مباشرا مع (إسرائيل)، لكنها في الوقت ذاته تدرك أن الرؤية الإسرائيلية الخالصة لإدارة غزة غير قابلة للتسويق دوليا ولا إقليميا».

وختم عوكل بالقول: «ما نشهده اليوم هو بداية تصدع في الخطاب الموحد بين واشنطن وتل أبيب حول غزة. هذا الخلاف لا نقول إنه سيتحول إلى قطيعة، لكنه مؤشر واضح على أن (إسرائيل) لم تعد قادرة على فرض شروطها كاملة، وأن مرحلة ما بعد الحرب ستشهد صراعا سياسيا حادا على من يدير غزة، وبأي منطق، وتحت أي مظلة».

انقسام عميق

من جهته، قال الخبير في الشأن الإسرائيلي إبراهيم جابر لـ»فلسطين» إن الجدل الذي أعقب إعلان تشكيل اللجنة التنفيذية لإدارة غزة لا يعكس فقط خلافا مع واشنطن، بل يكشف أيضا عن انقسام عميق داخل المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية حول طبيعة الاعتراض نفسه وأهدافه.

وأوضح أن «القيادة الإسرائيلية ليست موحدة في رؤيتها لغزة ما بعد الحرب، بل تعيش حالة ارتباك استراتيجي واضحة».

وأضاف جابر: «هناك تيار داخل حكومة الاحتلال يرى أن المشكلة تكمن في الشكل، أي في عدم التنسيق العلني مع إسرائيل أو في إشراك أطراف مثل قطر وتركيا، بينما يرى تيار آخر، وخصوصا داخل اليمين المتطرف، أن المشكلة أعمق بكثير وتتعلق برفض أي مسار سياسي لا يفرض سيطرة إسرائيلية مباشرة أو حكما عسكريا طويل الأمد على القطاع».

وتابع: «هذا الانقسام يفسر التناقض في التصريحات بين نتنياهو من جهة، وسموتريتش وبن غفير من جهة أخرى».

وأشار جابر إلى أن تصاعد الانتقادات داخل الحكومة يعكس مأزقا سياسيا حقيقيا «نتنياهو يحاول المناورة بين إرضاء واشنطن والحفاظ على تماسك ائتلافه المتطرف، لكنه يفشل في الجبهتين. اليمين المتشدد يتهمه بالتفريط، والمعارضة تتهمه بالعجز والفشل في صياغة استراتيجية واضحة لغزة». وأضاف: «للمرة الأولى، يُطرح سؤال داخل دولة الاحتلال: هل ما جرى هو فشل سياسي أم فشل أمني أم كلاهما معا؟».

وأوضح الخبير في الشأن الإسرائيلي أن المعارضة الإسرائيلية حمّلت حكومة الاحتلال مسؤولية ما وصفته بـ»الإخفاق الاستراتيجي»، معتبرا أن «(إسرائيل) بعد أشهر طويلة من الحرب، لا تزال بلا خطة قابلة للتطبيق لغزة، وهو ما سمح للإدارة الأمريكية بملء الفراغ وطرح تصوراتها الخاصة».

وختم جابر بالقول: «الواضح في هذا المشهد أن (إسرائيل) تظهر اليوم منقسمة، مرتبكة، وتفتقر إلى رؤية موحدة. هذا الارتباك لا يضعف موقفها التفاوضي فقط، بل يعمّق أزمتها الداخلية، ويمنح خصومها السياسيين فرصة للقول إن حكومة نتنياهو قادت (إسرائيل) إلى مأزق استراتيجي غير مسبوق، داخليا وخارجيا، في آن واحد».

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة مزيد - عرب النصيرات - الزوايدة

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ أحمد سالم سلمي مزيد قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة مزيد - عرب النصيرات - الزوايدة على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة ياغي - غزة

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ تيسير عطا الله أحمد ياغي قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة ياغي - غزة على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة أبو جاموس - بئر السبع - دير البلح

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ رضوان عاشور محمد أبو جاموس قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة أبو جاموس - بئر السبع - دير البلح على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة أبو تيلخ - بئر السبع - دير البلح

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ فضل الله سلمان مصطفى أبو تيلخ قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة أبو تيلخ - بئر السبع - دير البلح على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

مسودة ميثاق مجلس السلام بغزة تكشف شروط ترامب بينها دفع الدول مليار دولار

واشنطن/ وكالات:

كشفت وكالة بلومبيرغ الأميركية نقلا عن مسودة أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تطالب الدول بدفع مساهمة لا تقل عن مليار دولار للبقاء في مجلس السلام الجديد الذي يرأسه بشأن قطاع غزة.

وبحسب مسودة الميثاق الخاص بالمجموعة المقترحة، التي اطلعت عليها وكالة بلومبيرغ، سيتولى الرئيس ترامب أول رئاسة لهذا المجلس، كما سيكون له القرار فيمن تتم دعوتهم للانضمام إلى المجلس الذي تتخذ -وفق المسودة- قراراته بالأغلبية، بحيث يكون لكل دولة عضوة صوت واحد، إلا أن جميع القرارات تبقى خاضعة لموافقة الرئيس.

وأفاد تقرير بلومبيرغ بأن مدة عضوية كل دولة لا تتجاوز 3 سنوات من تاريخ دخول هذا الميثاق حيز التنفيذ وستكون قابلة للتجديد بقرار من الرئيس ترامب.

ووفق المسودة، لا تسري مدة العضوية وهي 3 سنوات على الدول الأعضاء التي تساهم بأكثر من مليار دولار أميركي نقدا في مجلس السلام خلال السنة الأولى.

ويخشى منتقدون من أن ترامب يسعى إلى إنشاء بديل أو منافس لمنظمة الأمم المتحدة، التي كثيرا ما وجّه لها الانتقادات.

وتصف مسودة الميثاق المجلس بأنه «منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، واستعادة الحكم الرشيد والقانوني، وضمان تحقيق سلام دائم في المناطق المتأثرة أو المهددة بالنزاع»، ويصبح المجلس رسميا بمجرد موافقة 3 دول أعضاء على الميثاق.

كما سيكون ترامب مسؤولًا عن اعتماد الختم الرسمي للمجموعة، وفق ما ورد في الوثيقة.

وقد دعا ترامب عددًا من قادة العالم، بينهم رئيس الأرجنتين خافيير ميلي ورئيس وزراء كندا مارك كارني، ليكونوا جزءا من مجلس سلام خاص بغزة، والذي سيتم تشكيله تحت المظلة الأوسع لمجلس السلام الجديد.

وقد أثار هذا المخطط انتقادات سريعة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو -المطلوب للجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب في غزة- والذي قال إن تفاصيله لم يتم التنسيق بشأنها مع إسرائيل.

وتشير معلومات من مصادر مطلعة لبلومبيرغ إلى أن عدة دول أوروبية تمّت دعوتها للانضمام إلى مجلس السلام.

كما تشير مسودة الميثاق إلى أن ترامب نفسه ستكون له السيطرة على الأموال، وهو أمر من غير المرجح أن تقبل به معظم الدول المحتمل انضمامها، وفق ما ذكرته المصادر التي تحدثت بشرط عدم الكشف عن هويتها.

وأضافت المصادر أن عدة دول تعارض بشدة مسودة ميثاق ترامب، وتعمل على تنسيق جهود جماعية لعرقلة المقترحات.

وينص الميثاق على أن المجلس سيعقد اجتماعات تصويتية مرة واحدة على الأقل سنويا، «وفي أي أوقات وأماكن إضافية يراها الرئيس مناسبة» وتخضع أجندة الاجتماعات لموافقة الرئيس.

كما سيعقد المجلس اجتماعات دورية غير تصويتية مع مجلسه التنفيذي، على أن تُعقد هذه الاجتماعات بشكل ربع سنوي على الأقل.

وستكون للرئيس أيضا سلطة عزل أي عضو، ما لم يتم الاعتراض على القرار من قبل ثلثي الدول الأعضاء. وتنص الوثيقة على أنه « للرئيس ترامب في جميع الأوقات تعيين خلف له في منصب الرئيس».

في غضون ذلك نقل موقع أكسيوس عن مسؤول أميركي تأكيده أن نتنياهو لم يستشر بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة غزة لأنه لا يمتلك حق التدخل. وأشار المسؤول إلى أنه «إذا أراد نتنياهو منا التعامل مع غزة فسيكون ذلك وفق طريقتنا وقد تجاوزناه في هذا الشأن».

وأضاف المسؤول الأميركي «سيواصل نتنياهو سياساته بينما سنواصل نحن المضي قدما في خطتنا ولا يستطيع عمليا معارضتنا»، مشددا أن على نتنياهو الالتزام ببرنامج إدارة ترامب ما لم يرغب بإعادة قواته للقتال بغزة «مع انسحابنا من الأمر».

وفي هذا السياق، أوضح المصدر الأميركي لأكسيوس أن لدى مستشاري ترامب صبرا ضئيلا تجاه اعتراضات نتنياهو على المضي قدما في المرحلة الثانية من خطة غزة.

وكان البيت الأبيض قد أعلن، مساء الجمعة، تشكيل ما أطلق عليه اسم «مجلس السلام» إلى جانب اعتماد تشكيلة «اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة غزة»، ضمن المرحلة الثانية من الخطة الشاملة التي طرحها الرئيس ترامب لإنهاء الحرب في قطاع غزة.

كما أعلنت الإدارة الأميركية، في وقت مبكر أول من أمس، عن تركيبة مجلس السلام وتعيين ممثل سام في قطاع غزة، مع بدء لجنة التكنوقراط الفلسطينية لإدارةً القطاع برئاسة علي شعث أعمالها.

وتضم اللجنة التنفيذية الأولية وزير الخارجية ماركو روبيو، والمبعوث للشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وصهر ترامب جاريد كوشنر، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، وذلك قبل تشكيل المجلس العام.

من جانبه، قال وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، في تغريدة على إكس، إنه يتطلع إلى العمل مع علي شعث واللجنة الوطنية لإدارة غزة لبناء مستقبل أفضل لشعب غزة والمنطقة بأسرها.

شح المياه نتيجة قيود الاحتلال يفاقم الكارثة الإنسانية للنازحين

مهنا لـ«فلسطين»: الاحتلال دمـــر معظم الآبار ويمنع إدخـــــال المعدات اللازمة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

لا شيء يشغل تفكير ووقت النازح، محمود خلف، أكثر من الحصول على ما يكفي العائلة من المياه النظيفة، ويقضي وأبناءه جل يومهم في حمل الجالونات من منطقة قريبة وتعبئة ما أمكن من الخزان المخصص لخيمتهم الواقعة في منطقة المواصي غربي محافظة خان يونس.

رحلة خلف اليومية بحثاً عن المياه تبدأ صباحاً بالوقوف في طوابير طويلة، تارة أمام بئر ارتوازي متواضع الانتاج، وتارة بانتظار عربات المياه العذبة التي تصل في بعض الأحيان إلى المخيم، ولا تغطي سوى القليل من احتياج النازحين.

معاناة يومية

يقول خلف لصحيفة «فلسطين» إن أزمة المياه ترافقهم كنازحين منذ اليوم الأول لبدء حرب الإبادة على غزة، قبل أن تتفاقم مع اضطراره للنزوح من مدينة رفح باتجاه مواصي خان يونس قبل نحو عام ونصف.

ويضيف المواطن البالغ من العمر 59 عاماً: «نعاني في مخيمات النزوح من نقص حاد في المياه، سواء في فصل الصيف أو حتى فصل الشتاء، نظراً لتكدس أعداد كبيرة من النازحين في منطقة ضيقة، لا تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانات من آبار وشبكات ومحطات تحلية وغيرها».

ويشير إلى أن كميات المياه التي تصل إلى منطقة المواصي بشكل عام تقلصت بشكل لافت في الفترة الأخيرة، وهو ما زاد من معاناة المواطنين، ودفع بعض العائلات إلى الاعتماد في كثير من الأحيان على مياه البحر غير النظيفة، للاستخدامات اليومية، رغم ما يشكله ذلك من مخاطر صحية عليهم.

نقص حاد

ولا يختلف الحال كثيراً في شمال قطاع غزة عن جنوبه، إذ تتزايد شكاوى المواطنين من النقص الحاد في المياه، ولا سيما في المناطق الأكثر تعرضاً للتدمير جراء العدوان الإسرائيلي، نظراً لتعطل معظم شبكات المياه في تلك المناطق.

المواطن عادل عروق (63 عاماً) والذي يسكن في خيمة فوق منزله المدمر في حي الشيخ رضوان، قال إنه بالكاد يستطيع مع أبناءه وأحفاده يومياً تأمين الحد الأدنى من المياه لاستخدامات النظافة العامة، مشيراً إلى أنهم اضطروا مراراً للذهاب إلى أماكن بعيدة لجلب المياه.

وأضاف لـ«فلسطين»: «يمكننا تحمل نقص الكثير من الاحتياجات في ظل هذه الظروف القاسية التي نعيشها، لكن من الصعب العيش بدون مياه نظيفة، ولا بد من تدخل المعنية لتوفير المياه وضخها بكميات مناسبة بدون تأخير».

وأعرب المواطن عروق عن بالغ قلقه من استمرار الأزمة في فصل فصيل الصيف القادم، وقال في هذا الصدد: «نحن الآن في فصل الشتاء ونعاني أشد المعاناة من نقص المياه، فكيف سيكون حالنا في الصيف حين تشتد درجات الحرارة وتزداد الحاجة للمياه أكثر بكثير مما عليه الحال الآن».

أزمة خطيرة

من جانبه، حذّر المتحدث باسم بلدية غزة حسني مهنا من تفاقم غير مسبوق في أزمة المياه النظيفة داخل المدينة، مؤكداً أن ما تشهده غزة اليوم يُعد من أخطر الأزمات المائية في تاريخها، نتيجة التدمير الممنهج الذي نفذه الاحتلال الإسرائيلي لقطاع المياه خلال الحرب الأخيرة، واستمرار القيود المفروضة حتى بعد الهدنة.

وأوضح مهنا لـ» صحيفة فلسطين» أن الأسباب المباشرة لمعاناة المواطنين والنازحين تعود إلى إخراج غالبية الآبار المركزية ومحطات التحلية عن الخدمة، حيث دمّر الاحتلال 72 بئر مياه تتبع للبلدية بشكل مباشر، إلى جانب تدمير نحو 150 ألف متر طولي من شبكات المياه، ما أفقد المنظومة قدرتها على إيصال المياه إلى الأحياء السكنية. وقال معنا: «أجبرت بلدية غزة على الاعتماد

القسري على خط مياه «ميكروت» كمصدر رئيسي، إضافة إلى عدد محدود من الآبار التي لا تزال تعمل، غير أن هذا الخط يتعرض لأعطال وكسور متكررة بفعل التجريف والاستهداف الإسرائيلي، كما حدث مؤخراً شرق المدينة، ما يؤدي فوراً إلى انقطاع المياه عن مساحات واسعة تضم عشرات آلاف المواطنين والنازحين، في ظل غياب أي بدائل حقيقية».

وبيّن مهنا أن محطة تحلية مياه البحر في منطقة السودانية، والتي كانت تُعد المصدر الأساسي للمياه العذبة في المدينة، لا تزال خارج الخدمة منذ بداية الحرب، ولا يمكن إعادة تشغيلها في ظل غياب المعدات والمواد التشغيلية.

نقص الوقود فاقم الأزمة

وأضاف: «الأزمة تعمّقت بفعل النقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيل الآبار والمضخات، إلى جانب غياب مواد الصيانة والآليات والمعدات الضرورية لإصلاح الشبكات المتضررة، فضلاً عن الضغط الهائل الناتج عن النزوح الجماعي من شمال القطاع وشرق مدينة غزة باتجاه غربها، ما ضاعف الطلب على المياه بشكل كبير».

وأكد أن حصة الفرد من المياه لا تتجاوز في كثير من الأحيان 5 لترات يومياً، في وقت يبلغ فيه الاحتياج اليومي للمدينة نحو 100 ألف متر مكعب، بينما لا يتوفر فعلياً أكثر من 25 ألف متر مكعب في أفضل الأحوال، محذراً من أن أي تعطّل في خط «ميكروت» يشل المنظومة بالكامل.

وفيما يتعلق بإدخال المعدات خلال الهدنة، شدد مهنا على أن الاحتلال لم يسمح حتى اللحظة بإدخال الآليات والمعدات الأساسية التي تحتاجها بلدية غزة لإصلاح شبكات المياه أو إعادة تشغيل الآبار ومحطات التحلية، كما يمنع دخول المضخات الاحتياطية، المواسير، الصمامات، المولدات الكهربائية، وقطع الغيار الكبرى، إضافة إلى المستهلكات الأساسية مثل الزيوت والبطاريات.

وأوضح: «القيود المفروضة على المعابر حالت دون توريد كثير من المواد الضرورية، ما أجبر البلدية على العمل بإمكانات محدودة وحلول مؤقتة غير مستدامة، لا ترتقي إلى مستوى حجم الكارثة».

احتياجات عاجلة

وحول الاحتياجات العاجلة، أكد مهنا أن البلدية تحتاج بشكل فوري إلى كميات كافية ومنتظمة من الوقود، ومواد الصيانة والمعدات الأساسية، مثل المضخات الغاطسة، المولدات الكهربائية، منظومات الطاقة الشمسية، إضافة إلى معدات ثقيلة كالجرافات والحفارات لإصلاح الشبكات المدمرة تحت الأرض، مشددًا على أن هذه المتطلبات تمثل أساسيات إنقاذ وليست متطلبات تشغيل اعتيادية.

ونبّه مهنا إلى أن فصل الصيف المقبل سيكون أكثر قسوة وخطورة، في حال استمرار الوضع الحالي، حيث ستزداد الحاجة اليومية للمياه مع ارتفاع درجات الحرارة، ما ينذر بتفشي الأمراض والحشرات، خاصة في ظل انتشار مياه الصرف الصحي الملوثة.

واختتم بالقول: « نصيب الفرد من المياه قد ينخفض إلى أقل من 3 لترات يومياً في بعض المناطق، وهو مستوى يشكل تهديداً مباشراً للحياة، محذراً من كارثة إنسانية وصحية شاملة إذا لم يتم رفع الحصار وتوفير الحد الأدنى من مقومات عمل قطاع المياه في المدينة.

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة أبو دلال - بئر السبع - النصيرات

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ بشير حلمي محمود أبو دلال قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة أبو دلال - بئر السبع - النصيرات على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة أبو خماش - بئر السبع - دير البلح

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ زاهر عبد ربه حماد أبو خماش قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة أبو خماش - بئر السبع - دير البلح على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ ياسين باسل ياسين قفه من اسدود وسكان النصيرات سابقاً والمقيم حالياً في تركيا ومجهول محل الإقامة فيها يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الأحد الموافق 22/2/2026 الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2025/39م ، المرفوعة عليك من قبل زوجتك المدعية/ حنين بسام محمد الدرباشي من صميل الخليل والمقيمة حالياً في بلجيكا وموضوعها «إثبات طلاق» وسكان الامارات، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحقك المقتضى الشرعي غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 18/1/2026.

رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الإبتدائية

مذكرة تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه/ محفوظ موسى محفوظ أبو الحصين من غزة وسكان رفح سابقاً والمقيم الآن في دولة النمسا ومجهول محل الإقامة فيها لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة بالتفريق بين زوجتك/ نسرين نبيل توفيق حمودة من غزة وسكانها هوية رقم 802302489 بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة في القضية أساس رقم 561/2023 وموضوعها تفريق للغياب والضرر لها مدة أكثر من سنة بدون وجه حق ولا وجه شرعي حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من مقام محكمة الاستئناف الشرعية بغزة وتابعا له حكماً وجاهيا بحق المدعية قابلا للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذا صار تبليغك حسب الأصول.وحرر في 18/1/2026

قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

المرحلة الثانيـــــــــة من خطة ترامب.. مسارات التقييم ومساحات التأثير الممكنة

طه عبد العزيز

بإعلان مبعوث الرئيس الأمريكي ستيف ويتكوف الانتقال رسميًا للمرحلة الثانية من خطة ترامب «للسلام»، تباعد شبح عودة الحرب بوتيرتها العالية على قطاع غزة، إلا أن العدوان السياسي والحقوقي على الفلسطينيين اكتسب زخمًا وبعدًا جديدًا، وتشكل في صورة عدوان جديد يسلب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وحكم ذاته ويبدد ما توافق العالم عليه من اعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 67. وأمام هذا المنعطف الذي يحمل بوادر خطر تهدد وجود الفلسطيني وقضيته برمتها فإن فواعل المشهد اليوم أيضًا ستتخذ مسارات جديدة يمكن البناء عليها واستثمارها للخروج من هذه المحطة بأقل الخسائر الممكنة وبما يحقق في المديين المتوسط والبعيد إنجازات تلبي الحد الأدنى من تطلعات مسيرة النضال الفلسطينية الممتدة منذ قرابة 80 عامًا.

مسارات التقييم

حملت خطة ترامب منذ لحظة الإعلان عنها أفكارًا وبنودًا بالغة الخطورة على مجمل القضية الفلسطينية لا تخطؤها عين أصغر فلسطيني، لكن الانتقاد والتشكك الدائم ومقارنة واقعِ اليوم بواقع قبل الحرب لا ينتج فكرًا يواكب تحديات المرحلة ولا سلوكًا سياسيًا يتلافى تأثيرات التفوق «الإسرائيلي» على معظم الجبهات التي انخرطت في معركة الطوفان.

وإن ما تقتضيه الموضوعية في مقارنة هذه الخطة -التي فرضت على الفلسطينيين والمحتلين معًا- هو مقارنتها بما قبلها، وفحص خيارات وبدائل انهيارها، قبل الخروج بتقييمها النهائي، إذ تقف في قلب قطاع غزة قوات متأهبة وتسعى لإبادة ما تبقى من قطاع غزة بشرًا وحجرًا، ويغطي تلك القوات تحالف سياسي كامل لدى الاحتلال لا يوحده سوى دماء أطفالنا ولا يسعى لشيء حاليًا مثل سعيه لعودة الحرب بأي طريقة.

كما أن معطيات المرحلة وتحدياتها لا بد وأن تتجاوز التباين الداخلي الفلسطيني التقليدي في مسار التقييم، فالاحتفاء مثلًا بتعيين شخصية حزبية أو عزلها من «لجنة التكنوقراط» لا يمكن أن يكون هو الناظم لشكل تعاطينا مع اللجنة، وتركيز النقاش والجهد الإعلامي لمثل هذه المسائل هو «ترف» لا نملك حيز ممارسته.

عوامل التأثير الجديدة

إن الخروج لعملية ثورية كبرى بحجم عبور السابع من أكتوبر لم يكن أساسًا إلا انتفاضًا على كل ما هو صنم ومقدس في نظامنا السياسي ما قبل العبور، وكسرًا لكل التابوهات السياسية التي حكمت عقل المنظومة السياسية الفلسطينية، وقد خلفت العملية وما تبعها من حرب إبادة واقعًا جديدًا وعوامل تأثير مختلفة تشكّل جزء منها وجزء آخر لا يزال في طور التشكل والنضوج.

وكما أن من العبث الاعتقاد بأن تعافي قطاع غزة من الحرب يستغرق أشهرًا، فإن *تقييم العبور وتداعياته وانتظار ثماره في الشهر الرابع من وقف الحرب هو أيضًا عبثٌ لا طائل منه سوى مزيد من الإرباك وجلد الذات، فالأحداث التاريخية الكبرى يمتد أثرها لعقود من الزمن وتتشكل الظروف بعدها بطريقة لا تشبه أبدًا ما قبلها*.

ومما لا شك فيه أن *كسر هدف نتنياهو المتمثل في حرب لا تنتهي وجعلها روتينًا يوميًا على جدول السياسة الدولية تعتاد قتل الفلسطينيين في غزة بالعشرات والمئات يوميًا هو أحد أهم منجزات هذا الاتفاق* الذي طالبت كل النخب الفلسطينية والعربية بالسعي لتحقيقه «بأي ثمن» فكيف باتفاق يتجاوز كل هذا الواقع ولم يُبرم إلا بأثمان محسوبة تخضع لمناورات السياسة وضغط الحلفاء والمناصرين لعدالة القضية الفلسطينية والذين برز دورهم ولا يزال تأثيرهم في طور التشكل والبناء.

التموضع الإقليمي بعد الطوفان

إن وقف اندماج «إسرائيل» في المنطقة وعزلها واعتبارها عدوًا أوحد لمكونات الأمة الإسلامية والعربية المختلفة هو أحد المفاعيل الكبرى في رسم المشهد السياسي ما بعد الحرب، وهو المعنى الذي عبر عنه وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن «العالم الإسلامي استيقظ أخيراً من سباته العميق الذي دام 100 عام»، في ظل وجود «جهات خارجية تسعى للتأثير على مشاكل دول المنطقة، لافتاً إلى وجود نمط واحد يربط بين قضايا اليمن والسودان وسوريا والصومال».

وإن توحد القوى الكبرى في منطقتنا وعالمنا الإسلامي وتقاطع أهدافها في وجه التمدد العدواني للاحتلال على الأرض العربية مسالمةً كانت أو محاربة، كان حلمًا وضربًا من الخيال في واقع ما قبل الطوفان الذي كان يتهيأ ويتحضر لشكل جديد من التطبيع تكون فيه «إسرائيل» حليفًا عسكريًا موثوقًا به من قوى المنطقة في وجه أحد مكونات الأمة الإسلامية «إيران»، وكانت في ذلك الواقع قضية فلسطين في مهب النسيان والذوبان.

وفي خلاصة المشهد فإن *حجم التضحيات المبذولة في هذه الحرب لا يمكن تقزيمه في السعي والبحث وراء سلطات حكم ذاتية في غزة والضفة بصلاحيات بلدية وخدمية*، بل هو استحقاق يفرض نفسه على واقع العقل الجمعي الفلسطيني سياسيًا وميدانيًا بأنه لا ثمن يمكن جبايته من الاحتلال وداعميه سوى الزوال التام لهذا الكيان المصطنع عن أرضنا. وكما كان هدف توحيد قوى الأمة ضد «إسرائيل» محض خيال قبل أقل من 3 أعوام، فإن هدف زوال الاحتلال سيكون ممكنًا ترقبه في هذه المرحلة.

بين المعاناة والأمل.. أهل غزة يواصلون الصمود

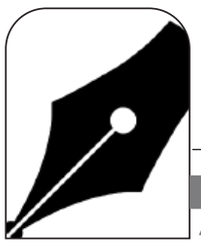

د. فاتن السامرائي
د. شيماء محمود طه

في غزة، لا تبدأ الحكاية من الحرب ولا تنتهي عند الحصار، بل تتجدد كل صباح مع إنسان ينهض ليواجه يومًا جديدًا من التحديات. هنا، حيث تضيق الجغرافيا وتتسع المعاناة، تتجلى واحدة من أكثر صور الصمود الإنساني وضوحًا في العالم المعاصر. *غزة ليست مجرد مدينة محاصرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بل هي اختبار يومي لقدرة الإنسان على التمسك بالحياة، والدفاع عن كرامته*، والإيمان بالأمل رغم القسوة المستمرة.

على مساحة محدودة لا تتجاوز بضع مئات من الكيلومترات المربعة، يعيش أكثر من مليوني فلسطيني في واحدة من أعلى مناطق العالم كثافة سكانية. هذا الاكتظاظ، إلى جانب حصار طويل الأمد، جعل من أبسط تفاصيل الحياة اليومية معركة حقيقية. فالكهرباء لا تصل إلا لساعات متقطعة، والمياه الصالحة للشرب أصبحت نادرة، فيما يرزح القطاع الصحي تحت ضغط هائل نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، وتزايد أعداد المرضى، خاصة في فترات التصعيد العسكري.

ورغم هذه الظروف القاسية، لم تتوقف الحياة في غزة. الشوارع الضيقة، التي ما زالت تحمل آثار القصف والحروب السابقة، تنبض بالحركة منذ ساعات الصباح الأولى. الباعة يفتحون محالهم الصغيرة، والعاملون يسعون خلف رزقهم المحدود، والأطفال يتجهون إلى مدارسهم بحقائب بسيطة وعيون مليئة بالأحلام. في هذه المدينة، يصبح الذهاب إلى المدرسة فعل مقاومة، وتتحول الفصول الدراسية، رغم نقص الإمكانات، إلى مساحات لزرع الأمل وبناء الوعي.

الشباب في غزة يقفون في قلب المشهد الأكثر تعقيدًا. البطالة المرتفعة، وقلة فرص العمل، والقيود المفروضة على السفر، تجعل المستقبل يبدو غامضًا وقاسيًا. ومع ذلك، يصر كثير من الشباب على مواصلة تعليمهم، وتعلم مهارات جديدة، والانخراط في مبادرات تطوعية ومجتمعية، إيمانًا بأن المعرفة والعمل هما الطريق الوحيد لتغيير الواقع. وفي ظل انسداد الأفق، يبرز الإبداع كمتنفس أساسي، فيزدهر الفن، والأدب، والتصوير، والموسيقى، بوصفها أدوات تعبير ومقاومة سلمية.

المرأة الغزية تشكل حجر الأساس في معادلة الصمود المجتمعي. فهي الأم التي تحاول حماية أطفالها من آثار الخوف والصدمة، والمعلمة التي تواصل رسالتها التعليمية رغم الصعوبات، والممرضة التي تعمل في ظروف طارئة قاسية، والناشطة التي تسعى لخدمة مجتمعها بإمكانات محدودة. تتحمل النساء أعباء نفسية واجتماعية مضاعفة، لكنهن يواصلن أداء أدوارهن بثبات، مثبتات أن القوة الحقيقية تكمن في الاستمرار والعطاء رغم الإنهاك.

داخل البيوت المتواضعة، تصنع العائلات الغزية أشكالها الخاصة من الحياة. وجبة بسيطة تجمع أفراد الأسرة، جلسة مسائية على ضوء شمعة بسبب انقطاع الكهرباء، أو ضحكة طفل تكسر حدة الخوف، كلها تفاصيل صغيرة لكنها تحمل معنى كبيرًا. في غزة، لا يُقاس الفرح بحجمه، بل بقدرته على مقاومة الألم، ومنح الناس طاقة للاستمرار في يوم جديد.

يلعب المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية دورًا محوريًا في تخفيف حدة المعاناة. فالمبادرات المحلية، إلى جانب الجهود الدولية، تعمل على توفير الغذاء، والمياه، والمساعدات الطبية، والدعم النفسي، لا سيما للأطفال الذين تعرضوا لتجارب صادمة متكررة. ورغم محدودية الموارد وكثرة الاحتياجات، تبقى هذه الجهود بمثابة شريان حياة، وتسهم في الحفاظ على كرامة الإنسان الفلسطيني في ظل واقع استثنائي.

غزة ليست فقط مدينة تعاني، بل مدينة ذاكرة وهوية. كل شارع يحمل قصة فقد أو صمود، وكل بيت يخفي حكاية انتظار، وكل عائلة تحتفظ بصورة أمل مؤجل. ورغم كل ما مرّ بها، لا يزال الأمل حاضرًا في تفاصيل الحياة اليومية. *الأمل في غزة ليس شعارًا يُرفع، بل ممارسة يومية تتجسد في الإصرار على التعليم، والعمل، والحفاظ على الروابط الاجتماعية، والإيمان بأن الغد يمكن أن يكون أفضل مهما طال الليل*.

في خضم الدمار والحصار، يواصل أهل غزة إرسال رسالتهم الصامتة إلى العالم: نحن هنا، نعيش ونحلم ونتمسك بحقنا في الحياة. صمودهم ليس مجرد رد فعل على المعاناة، بل تعبير عميق عن إنسانية متجذرة وإرادة لا تنكسر. وبين الألم والأمل، تظل غزة شاهدًا حيًا على قدرة الإنسان على تحويل المعاناة إلى قوة، واليأس إلى تصميم، لتبقى الحياة مستمرة رغم كل الظروف.

غزة.. مأســـــــــاةٌ تفوق الطبيعة وتوقيعٌ صريح على إبادة جماعيـــــــة

م. إسلام شحدة العالول

توقفوا عن تسمية الشتاء في غزة «بكارثة طبيعية»؛ توقفوا عن ترويض اللغة لتلائم برود المشهد. ما يحدث خلف سياج الوجع ليس غضباً من السماء، بل هو إبادة جماعية مستمرة، تُصاغ فصولها بآلات القتل والحصار.

بينما تقرأ هذه الكلمات، تجتاح الأمطار الغزيرة بقايا ما كان يسمى «قطاع غزة». الفيضانات لا تغسل الغبار فيه، بل تمحو أثر الخيام الهشة، تاركة مئات الآلاف مكشوفين أمام برد قاتل، يحصد الأرواح بصمت يشبه صمت القبور. ووفقاً لتقارير «الأونروا»، فإن جيش الاحتلال لا يزال ينهش أكثر من نصف القطاع، ومحكماً قبضته على المعابر ليمنع دخول مستلزمات الايواء والإعمار.

لكن، وثمة «لكن» تذبح القلب؛ إذا كنتم تظنون أنّ المأساة تنتهي عند حدود الخيام الغارقة، فأنتم لم تبصروا بعدُ «الموت الكامن» تحت الأسقف المتصدعة. إننا نواجه اليوم تهديداً هندسياً قاتلاً؛ فالمباني التي لم تسقط بالقصف، باتت اليوم «قنابل موقوتة» تنتظر قطرة مطر واحدة لتنفجر ركاماً فوق رؤوس ساكنيها.

هندسة الموت:

من الناحية العلمية والهندسية غزة ليست مجرد ركام، بل هي مختبر حيّ للانهيارات الإنشائية غير المسبوقة. تشير التقارير الإنشائية إلى أن 70% من الوحدات السكنية في غزة فقدت هويتها المعمارية.

هندسياً، تلك المباني التي صُنفت ذات «أضرار جزئية بليغة» هي الأخطر على الإطلاق. لقد تعرضت هذه الهياكل لاهتزازات عنيفة ناتجة عن القصف المجاور، مما أفقدها ما يقارب 30% إلى 50% من قدرتها على تحمل الأحمال؛ فالقواعد الخرسانية تكسرت تحت الأرض بفعل التفجيرات، والآن، يقع الحمل كاملاً على «حديد التسليح» المنهك، الذي يتآكل في هذه اللحظة بفعل الرطوبة والمياه دون أن تراه العين.

المطر في غزة ليس ماءً، إنه «ثقل إضافي» قاتل؛ فمياه الأمطار تزيد الأحمال الرأسية على الأسقف، خاصة بعد فقدان الجدران الساندة، وتشرّب المواد «المسترطبة» كالرمل للمياه، مما يحول السقف إلى حِمل ثقيل لا يقوى الهيكل المخلخل على حمله.

صرخة من قلب مكلوم:

تخيلوا عمارة سكنية حاول سكانها تدعيمها بأعمدة حديدية بدائية. هذه العمارة بلا أعمدة في طابقها الأرضي، وبقايا طوابقها العليا تترنح في الهواء. وبجوارها عمارة أخرى مائلة، وسكان كلتا العمارتين يرفضون الإخلاء.

يقول لسان حالهم: «عن أي حياة داخل الخيام تتحدثون؟ هل تريدوننا أن ننتقل إلى مدافن تسمى خياماً؟ حيث الخصوصية مفقودة، والأمراض تنهش أجساد صغارنا؟ سنبقى هنا، بين جدراننا، حتى لو كانت قنابل موقوتة، فالموت تحت السقف أهون من الذل تحت الشوادر.»

هذا هو حال الغزيين؛ إنهم ليسوا «مغامرين» بحياتهم، بل هم بشرٌ ضاقت بهم الأرض بما رحبت، ففضلوا «أنين المبنى» على «عويل الريح» في الخيام التي لا تقي حراً ولا برداً.

كيف يتعايش الغزيون مع ما تبقى من بيوتهم المتضررة؟

أمام تعنت الاحتلال ومنع دخول "الكرفانات" ومواد البناء، لا يملك الإنسان في غزة إلا وعيه وإيمانه، فيقوم للحفاظ على حياته بالتالي:

1. منع الثقل القاتل على السطح

● تصريف المياه فوراً من فوق الأسطح المتشققة وعدم انتظار توقف المطر، فكل متر مربع من الماء يضيف وزناً هائلاً.

● فتح المزاريب والتأكد أن الركام لا يسد فتحات التصريف.

● عزل الشقوق عبر استخدم "النايلون" فوق الشقوق الكبيرة لمنع وصول الماء لحديد التسليح، ويتم تثبيت النايلون بالحجارة.

2. حماية الأساسات

●حفر قنوات تصريف صغيرة حول جدران المنزل الخارجية لتوجيه الماء بعيداً عن الأساسات.

●ردم حفر الصواريخ القريبة بالتراب ودكّها جيداً لمنع تسرب المياه تحت الأساسات.

3. توزيع الأحمال داخل المنزل

● إزاحة الأثاث الثقيل بمحاذاة الجدران أو تحت "الجسور" (الكمرات) الخرسانية فهي النقاط الأكثر صموداً.

●الابتعاد عن البلكونات المتضررة فهي أول ما يسقط.

4. تدعيم الاساسات المتضررة: بأعمدة حديدية بدائية.

ربما تؤخر هذه الاحتياطات الانهيار السريع لبعض المباني، ولكن الحقيقة وفقًا لهندسة الانشاءات أنّ جميع هذه المباني يجب أن تزال فورًا، قبل أن تنهار بشكل مفاجئ.

لذلك يتجسد الحل في صرخة عالمية تفتح المعابر لإدخال الكرفانات ومواد الإعمار فوراً. فالمطر الذي يحيي الأرض في كل مكان، يهدد بإماتة الإنسان في غزة.

أغيثوا غزة.. قبل أن يتحول الأنين إلى صمت مطبق.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

لتعويض فجوة الحرب الصحية

حملة تطعيم استدراكية تستهدف 170 ألف طفل في غزة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

في ساعات مبكرة من صباح أمس، جلست آلاء أبو دية تحمل طفلتها بين مقاعد اكتظّت بالنساء اللواتي اصطحبن أطفالهن لتلقي التطعيم، داخل مركز الدرج للرعاية الأولية بمدينة غزة، في اليوم الأول لانطلاق الحملة الاستدراكية لبرنامج التطعيم الوطني، التي تنفذها وزارة الصحة، وتستهدف الأطفال من عمر يوم حتى ثلاث سنوات.

وتستمر الحملة لمدة عشرة أيام، مستهدفةً نحو 170 ألف طفل، في محاولة للوصول إلى الأطفال الذين حُرموا من التطعيم خلال الحرب، نتيجة النزوح المتكرر وخروج عدد كبير من مراكز الرعاية الصحية عن الخدمة.

ولم تمنع أجواء المنخفض الجوي وتساقط الأمطار النساء من التوافد إلى المركز، الذي شهد إقبالًا واسعًا، في ظل إدراك الأمهات لأهمية التطعيمات في تعزيز مناعة الأطفال، وبناء جدار وقاية في مواجهة الفيروسات والأمراض المنتشرة في قطاع غزة، لا سيما مع تفشي الملوثات والصرف الصحي، وانعدام مقومات الحياة الآمنة داخل الخيام ومراكز الإيواء.

قلق دائم

وبدت أبو دية مطمئنة عقب تطعيم طفلتها، وقالت لصحيفة «فلسطين»: «منذ خمسة أشهر لم تتلقَّ طفلتي أي تطعيم، والآن أصبحت بعمر عام كامل. كنت أقلق عليها دائمًا من الأمراض، وبسبب غياب التطعيم أصيبت بالإنفلونزا ولازمت الفراش أسبوعًا كاملًا مع ارتفاع شديد في درجة الحرارة. التطعيم هو ما يجعل الطفل محميًا».

وعلى مقعد انتظار داخل خيمة التطعيم المقامة في ساحة المركز، جلست والدة الرضيع عادل غباين (شهران)، التي خرجت بطفلها من المنزل لأول مرة خشية إصابته بعدوى، في ظل عدم تلقيه أي لقاح. وتحكي لصحيفة «فلسطين» قبل دخولها غرفة التطعيم: «كنت أعزله عن أي شخص مصاب بالإنفلونزا داخل العائلة لحمايته، وكنت أخشى انتشار الفيروسات بسبب الصرف الصحي والبيئة الملوثة التي نعيش فيها، لكن بعد التطعيم أشعر بأمان أكبر».

(تصوير/ رمضان الأغا)

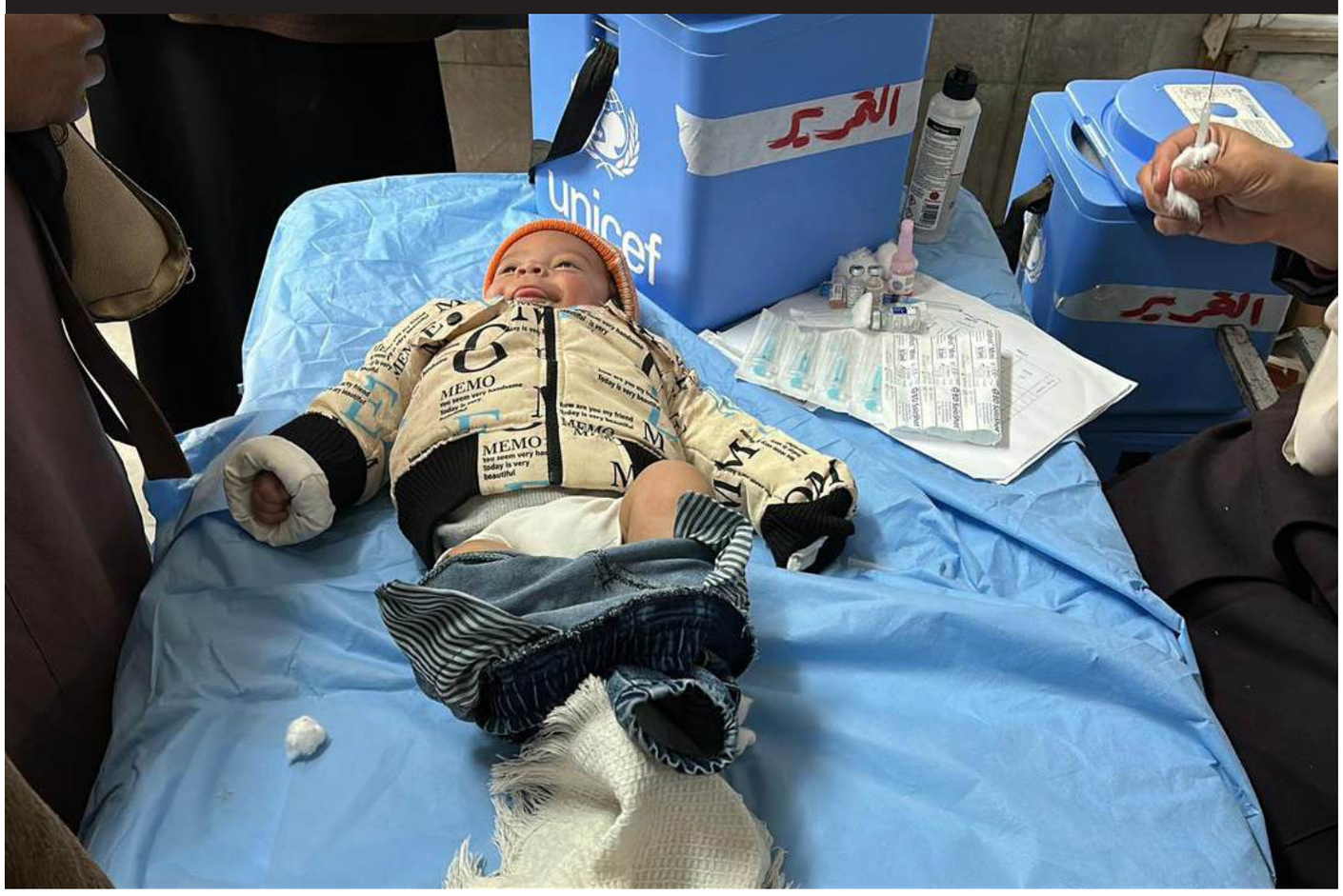

أما والدة الرضيعة ريماس عثمان (شهران)، فكانت تحمل طفلتها التي وُلدت خلال الحرب بوزن كيلوغرام و700 غرام، نتيجة المجاعة وسوء التغذية. وتمثل لها حملة التطعيم أهمية بالغة في حماية طفلتها وتعزيز مناعتها، وتقول: «وُلدت طفلتي في ظروف قاسية من نزوح وتشرد ومجاعة وقصف. كانت حالتها الصحية صعبة، لكن وزنها بدأ بالتحسن، وبصعوبة أوفّر لها الحليب الصناعي، لذلك أعتمد على الرضاعة الطبيعية».

وبشكل مبكر، حضرت والدة الرضيعة سنادي أحمد البحطيطي (شهران) لتطعيم طفلتها، نظرًا لعيشها داخل مخيم إيواء، وتأثير البيئة المحيطة سلبًا على صحة الأطفال، في محاولة لتوفير حماية أكبر لها.

وفي زاوية من الخيمة المخصصة للتطعيم، كانت الحكيمة جملات المجدلاوي تُعطي الأطفال اللقاحات، موضحةً لصحيفة «فلسطين» أنه يتم استقبال الطفل وأخذ بياناته، والتأكد من وضعه الصحي قبل إعطائه التطعيم، والتحقق من عدم وجود أي مشكلات صحية. وأشارت إلى أن الحملة تشمل خمسة تطعيمات تغطي 12 مرضًا معديًا، ويُشترط أن يكون الطفل بحالة صحية جيدة، دون ارتفاع في درجة الحرارة، حيث يتلقى ثلاث حقن ونوعين من القطرات الفموية.

خط الدفاع الأول

من جانبه، أكد مدير صحة منطقة غزة في وزارة الصحة، د.طارق دردس، أن الحملة تُعد استكمالًا لبرنامج التطعيم الوطني المعمول به داخل مراكز الرعاية الصحية، إلا أن ظروف الحرب والنزوح المستمر، إضافة إلى تدمير عدد كبير من المراكز، حالت دون وصول المواطنين إلى خدمات التطعيم.

وأشار دردس إلى أن هذه الحملة الاستدراكية هي الثانية، بعد حملة أولى نُفذت قبل ثلاثة أشهر، وتهدف إلى الوصول إلى جميع الأطفال الذين لم يتلقوا اللقاحات خلال فترة الحرب.

وشدد على أن التطعيمات تمثل خط الدفاع الأول ضد الأمراض، والحصن الأساسي في مواجهة الأوبئة، داعيًا الأمهات في مدينة غزة إلى التوجه إلى 25 نقطة ومركزًا طبيًا خُصصت للتطعيم، إضافة إلى 16 مركزًا ونقطة طبية في شمال القطاع.

بدوره، أكد رئيس قسم التطعيمات بوزارة الصحة، يوسف اليعقوبي، أن الحملة تستهدف 170 ألف طفل من عمر يوم حتى ثلاث سنوات، باعتبارهم الفئة الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية. ولفت إلى أن الحرب أثرت بشكل كبير على برنامج التطعيم، حيث أدى تدمير المراكز الصحية في بدايتها إلى انخفاض نسبة التغطية إلى 40%، مقارنة بـ99% قبل الحرب، وهي من أعلى النسب عالميًا.

وأوضح اليعقوبي لصحيفة «فلسطين» أنه بعد حالة الاستقرار النسبي واتفاق التهدئة، ارتفعت نسبة التغطية إلى 85%. وتشمل الحملة جميع التطعيمات المدرجة في جدول التطعيم الفلسطيني، وتغطي 12 مرضًا، من بينها السل الرئوي، وشلل الأطفال، والسعال الديكي، والحصبة، والحصبة الألمانية.

وأضاف أن الحملة تضم فرقًا متحركة، ويجري تنفيذها عبر 140 نقطة تطعيم منتشرة في مختلف أنحاء القطاع.

وأكد في ختام حديثه أهمية التطعيم باعتباره جدار الحماية الأول ضد الأوبئة، خاصة في ظل بيئة ما بعد الحرب، وتراجع الخدمات الصحية، وانتشار الصرف الصحي، وغياب البيئة الآمنة للأطفال.

قصة نجاح سطّرها الطبيب «الهوبي» في غزة

غزة/ محمد حجازي:

في عالم الطبّ المثالي، تُجرى جراحات أورام الحبل الشوكي المعقّدة وسط ترسانة تكنولوجية متكاملة، تشمل أجهزة رنين مغناطيسي عالية الدقة، ومجاهر جراحية متطورة، وأنظمة مراقبة عصبية لحظية. لكن في قطاع غزة، حيث يطبِق الحصار أنفاسه، وتنهك الحرب كاهل المستشفيات، تغيب التكنولوجيا، وتَحضُر إرادة المستحيل.

يقف الدكتور محمد الهوبي (40 عامًا)، ابن مدينة رفح ورئيس قسم جراحة الأعصاب في مستشفى ناصر، شاهدًا حيًا على قدرة الطبيب الفلسطيني على الإبداع وسط ركام المعاناة. فقد صقل مهاراته العلمية بين أروقة جامعة الإسكندرية، ومراكز تدريب متقدمة في تركيا والولايات المتحدة، ليعود ويضع خبرته العالمية في خدمة أبناء شعبه في أكثر الأوقات حرجًا.

ويوضح الدكتور الهوبي لصحيفة «فلسطين» أنه مع استئناف العمليات الجراحية عقب إعلان وقف إطلاق النار على قطاع غزة، باشر مع فريقه الطبي إجراء عمليات وُصفت بأنها شديدة التعقيد، متحدّين نقص المعدات وتهالك المنظومة الصحية التي استنزفها العدوان.

ويروي الهوبي تفاصيل مواجهة حالتين تُعدّان من أصعب التحديات الجراحية. كانت الحالة الأولى لفتى يعاني انزلاقًا فقريًا حادًا هدّد بإصابته بشلل مؤكد، ما استدعى إجراء جراحة مجهرية دقيقة لحماية الحبل

الشوكي، وقد تكللت بالنجاح. أما الحالة الثانية، فكانت لمريضة في العقد الرابع من عمرها، وصلت المستشفى وهي تعاني عجزًا شبه كامل عن المشي، وفقدان السيطرة على الإخراج، في ظل توقف أجهزة الرنين المغناطيسي وتهالك صور الأشعة المقطعية المتاحة.

ويؤكد الهوبي أن الأجهزة لم تكن الحكم في تلك اللحظات الفاصلة، بل كانت الخبرة والإرادة هما المحرّك الأساسي، إذ جرى استخدام صبغة طبية معينة كبديل بدائي عن الرنين المغناطيسي لتحديد موقع الورم بدقة بين المنطقتين الصدرية والعنقية، رغم النقص الحاد في الإمكانيات.

ويتابع: «لم يكن المشرط وحده من يعمل في تلك المعركة الجراحية الدقيقة، بل كانت اليد والقلب يتسابقان».

وقد تُوِّجت الجهود باستئصال الورم كاملًا من الحبل الشوكي للمريضة، وتثبيت فقرات الفتى بنجاح. وفي لحظة فارقة، تبددت ساعات التوتر، وحلّ مكانها فرح عارم عمّ أروقة القسم، حين شاهد ذوو المريضة ابنتهم تغادر المستشفى على قدميها، بعد أن استعادت إحساسها وقدرتها على التحكم بجسدها كاملًا.

ورغم هذا الانتصار الطبي، لم يغفل الدكتور الهوبي عن توجيه رسالة إلى العالم، مؤكدًا أن ما تشهده غرف العمليات في غزة أشبه بمعجزة بشرية، تحاول سد الفجوة الهائلة التي خلّفها الحصار والعدوان. وأوضح أن المستشفيات تعاني نقصًا صادمًا، يبدأ من غياب صيانة الأجهزة، ولا ينتهي عند فقدان أبسط المستلزمات الجراحية.

ووجّه الهوبي نداءً عاجلًا من قلب المنظومة الصحية المنهكة إلى المؤسسات الدولية والحقوقية كافة، مشددًا على أن الكوادر الطبية في غزة تمتلك العقول والإرادة، لكنها تفتقر إلى الأدوات، وأن الوقت لم يعد في صالح المرضى. ودعا إلى ممارسة ضغط حقيقي على الاحتلال لفتح المعابر فورًا، وإنهاء الحصار، والسماح بدخول المعدات الطبية اللازمة.

إن قصة الدكتور الهوبي ليست مجرد إنجاز طبي عابر، بل صرخة في وجه الحصار، تؤكد أن أطباء غزة يمتلكون ما قد تفتقر إليه كبرى مستشفيات العالم: إيمانًا راسخًا بالقضية، وقدرة فريدة على اجتراح المعجزات من قلب العدم.

بين أنفاس معلّقة وأجهزة لاّ تكفي... دعاء تولد في قلب الخطر

غزة/ تامر قشطة

لم تكن الرضيعة الغزية دعاء قشطة قد تعلّمت بعد كيف تبكي أو ترضع، حين بدأت معركتها الأولى مع الحياة. جسدها الصغير المثقل بالخطر، وحلقها المتورّم، جعلا كل نفس يخرج منها أشبه بمحاولة نجاة مؤجلة، داخل غرفة عناية مكتظة في مستشفى ناصر جنوبي قطاع غزة.

تعاني دعاء من تورم حاد وخطير في منطقة الحلق، يعيق تنفسها بشكل طبيعي، ويهدد حياتها منذ لحظات الولادة الأولى. أطباء المستشفى وصفوا حالتها بأنها تشوه خلقي نادر، مرتبط بظروف الحمل القاسية التي فرضتها الحرب والحصار على الأمهات في غزة.

يقول أخصائي طب الأطفال في مستشفى ناصر، الدكتور أسعد النواجحة، لصحيفة «فلسطين»: إن حالة الطفلة تُصنّف طبيًا ضمن التشوهات الخلقية التي تحدث نتيجة خلل أثناء تكوّن الجنين داخل الرحم، موضحًا أن سوء التغذية، والضغط النفسي الشديد، والنزوح المتكرر التي تعرّضت لها الأمهات خلال العدوان الإسرائيلي، تُعد من أبرز العوامل المؤدية لمثل هذه الحالات.

ويشير النواجحة إلى أن التشوه يتمركز في منطقة الرقبة (المنطقة السادسة)، حيث يظهر على شكل ورم في الأوعية الدموية وتكيّس خطير، موضحًا أن الورم قابل للنمو مع مرور الوقت، وقد يؤدي إلى انسداد مجرى التنفس أو الضغط على الأعصاب المجاورة، ما يجعل حياة الطفلة مهددة في أي لحظة.

ورغم محاولة الفرق الطبية التدخل بما هو متاح، يؤكد الطبيب أن المنظومة الصحية المنهكة في غزة غير قادرة حاليًا على إجراء الجراحة الدقيقة التي تحتاجها الطفلة، في ظل نقص الإمكانات الطبية والأجهزة المتخصصة، الناتج عن الحصار واستهداف المستشفيات.

ويضيف: "في ظروف طبيعية، يمكن علاج مثل هذه الحالات جراحيًا في مراكز طبية متقدمة خارج قطاع غزة، لكن استمرار إغلاق المعابر ومنع التحويلات الطبية يحرم دعاء من حقها الأساسي في العلاج"، مشددًا على أن التدخل الجراحي العاجل هو الخيار الوحيد لإنقاذ حياتها.

منذ ولادتها، لم تغادر دعاء سريرها في قسم الأطفال والعناية المركزة، موصولة بأجهزة التنفس، فيما تراقبها عيون الأطباء بقلق دائم، وقلوب ذويها بثقل الانتظار، في سباق غير متكافئ مع الوقت.

قصة الرضيعة دعاء ليست حالة طبية فردية، بل واحدة من عشرات القصص الصامتة التي تكشف كيف تمتد آثار الحرب إلى ما قبل الولادة، وتلاحق الأطفال في أول أنفاسهم.

وبين تشخيص معروف وعلاج ممكن، تقف دعاء اليوم رهينة للحصار، بانتظار قرار إنساني يفتح لها طريق الحياة، قبل أن يخنق الصمت آخر أنفاسها.

إجراء قرعة أول بطولة كروية في غزة بعد حـــرب الإبادة

غزة/ فلسطين:

أجرى اتحاد الكرة أمس، قرعة البطولة التنشيطية الخماسية لأندية الدرجتين الممتازة والأولى بمشاركة 24 نادياً والمقرر أن تنطلق مطلع فبراير المقبل على ملاعب أندية فلسطين، اتحاد دير البلح، وخدمات النصيرات.

ورحب مسير أعمال الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم صلاح أبو العطا، بمندوبي الأندية، متمنياً التوفيق للأندية المشاركة في البطولة التنشيطية.

وأشار إلى أن بطولة غزة التنشيطية تحمل رسائل أمل وتحدٍّ، وتعكس روح الوحدة والتكاتف بين مكوّنات الحركة الرياضية الفلسطينية، مؤكداً أن اتحاد الكرة سيبذل كل ما في وسعه لتوفير الإمكانيات اللازمة وضمان نجاح البطولة.

وقال أبو العطا إن البطولة تأتي ضمن خطة التعافي التي أقرها جبريل الرجوب رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم لإعادة النشاط الرياضي تدريجياً بعد حرب الإبادة التي شنها الاحتلال بحق الحركة الرياضية الفلسطينية منذ ما يزيد على العامين، والتي أدت إلى تدمير البنية التحتية الرياضية واستشهاد أكثر من 1000 رياضي من أبناء الحركة الرياضية عدد كبير من منهم من لاعبي ومدربي كرة القدم.

وثمن دور نادي خدمات النصيرات في احتضان الفعاليات التي ينظمها اتحاد الكرة وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لاستضافة اجتماعات الاتحاد، مثمناً تجاوب ناديي اتحاد دير البلح وفلسطين الرياضي على استضافة مباريات البطولة.

وأكد أبو العطا أن اتحاد الكرة يعمل على وضع خطة كاملة من أجل إعادة النشاط الرياضي بشكل تدريجي في المحافظات الجنوبية، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من الأنشطة والفعاليات الرياضية.

السماح لعائلات الأسرى الأطفال بحضور جلسات محاكمته

رام الله/ فلسطين:

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، مساء أمس،، أن سلطات الاحتلال ستسمح لاهالي الأسرى من الأطفال «الأشبال»، بحضور جلسات محاكمة أبنائهم في محكمة «سالم» العسكرية.

ونوّهت المؤسستان، في بيان صحفي، إلى أن القرار سيدخل حيّز التنفيذ من اعتبارًا من يوم الثلاثاء القادم، مشيرة إلى حضور جلسة المحاكمة يقتصر على شخص واحد فقط.

وأوضحت هيئة الأسرى ونادي الأسير، أن جلسات المحاكمة ما تزال تُعقد عبر تقنية الاتصال المرئي (الفيديو كونفرنس)، كما هو معمول به حاليًا.

وبينت أن هذا الإجراء لا يشمل المعتقلين إداريًا من الأطفال «الأشبال».

ومنذ بدء الحرب على غزة في أكتوبر 2023، تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عائلات الأسرى من زيارتهم أو حضور جلسات محاكماتهم.

وتعتقل قوات الاحتلال الإسرائيلي، قرابة 350 طفلًا في سجونها، ويتعرضون لانتهاكات جسيمة، وإهمال طبي وتعذيب وتنكيل، وحرمان من الطعام والدواء.

الشرطة تكشف ملابسات سرقة محل ذهب بغزة

غزة/ فلسطين:

كشفت المباحث العامة في مركز شرطة الرمال بمدينة غزة، أمس، ملابسات جريمة سرقة استهدفت محلًا لبيع الذهب في منطقة الرمال، وأسفرت عن سرقة نحو 18 كيلوغرامًا من الذهب، إضافة إلى مبلغ 250 ألف دولار أمريكي.

وأوضحت المباحث، أن المواطن (ع.س) تقدّم بشكوى أفاد فيها بتعرّض خزنة المحل للسرقة، عقب قصف المحل من قبل الاحتلال خلال الحرب عام 2024، مستغلين حالة الدمار التي لحقت بالمكان.

وبيّنت أنه بعد التحري والمتابعة الدقيقة، جرى الاشتباه بكل من (خ.ط)، و(ر.ح)، و(ف.ح)، حيث تم استدعاؤهم والتحقيق معهم، ما أسفر عن استعادة 3 كيلوغرامات من الذهب، إضافة إلى مبلغ 15 ألف دولار أمريكي من المسروقات.

وأشارت المباحث إلى أن التحقيقات ما زالت جارية بحق مشتبهين آخرين على صلة بالقضية.

وأكدت أنه جرى تحويل المشتبه بهم إلى الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وفقًا للأصول المتبعة.

إنفوجرافيك